

# البنك الشامل والواقع الاقتصادى المصرى

دكتور

خالد سعيد زغلول حلمى

أستاذ مساعد بكلية الحقوق

جامعة المنوفية

نشر هذا البحث بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية التى تصدر عن  
كلية الحقوق - جامعة المنوفية بالعدد الثامن - السنة الرابعة -  
إصدار أكتوبر سنة ١٩٩٥م.



# المقدمة

يشهد العالم اليوم تغييرات هيكلية رئيسية فى الفلسفة الاقتصادية التى يعتمد عليها ، وترتكز هذه الفلسفة الجديدة على ترسيخ ظاهرة الاعتماد المتبادل فى الاقتصاد الدولى ، وقد امتد اثر هذه الفلسفة الى اسواق المال العالمية والمؤسسات العاملة فيها ، واصبحت تتمتع الان بقدر لم يسبق له مثيل من الحرية فى ادارة شتى العمليات المالية ، وتتوجه هذه الاسواق بخطى سريعة نحو بلوغ الهدف وهو تدفق رؤوس الاموال بين الدول المختلفة دون قيود او حواجز .

وقد صاحب ذلك ظهور التكتلات الاقليمية والعالمية التى أدت الى جعل العالم بأسره بمثابة ساحة واحدة لنشاط رأس المال وحركته واستثماراته . بالاضافة الى ذلك فقد شهدت اسواق التمويل الدولية ظهور ادوات ووسائل جديدة تعمل على جذب وانتقال رؤوس الأموال من الوحدات المالية ذات الفوائض الى الوحدات الباحثة عن التمويل واطلق عليها اسم (الهندسة المالية) .

وامام هذه التطورات التى تشهدها اسواق المال العالمية والتحديات المرتقبة ، اصبح من الضرورى ان تعمل المؤسسات المالية والمصرفية فى الدول المختلفة ومنها مصر على مواجهة هذه التحديات من خلال تقوية دورها فى تطوير الاسواق المالية المحلية ، وتعزيز قدرتها التنافسية على استقطاب المدخرات المحلية والاستثمارات الاجنبية ، وكذلك العمل على تشجيع عوده رؤوس الأموال المستثمرة فى الخارج .

فالتطورات المصرفية والمالية فى العالم قد أدت الى الزوال التدريجى لنموذج المصرف المتخصص فى قطاع اقتصادى دون غيره . وذلك بايجاد مصرف متحرر من مثل هذه القيود يتعامل مع كل القطاعات من حيث حصوله على مصادر التمويل وتوظيف امواله

لأجل متنوعة ، وعرف هذا النوع باسم البنك الشامل . وتزداد أهمية هذا النوع من البنوك مع الاتجاه الراسخ لدى العديد من حكومات الدول ومنها مصر لتخصيص اجزاء واسعة من وحدات القطاع العام ، الامر الذى سيزيد من توسيع حجم اسواق رأس المال وحجم السيولة المتداوله فيه نظرا لطرح اسهم الشركات العامة والمختلطة فى هذه الاسواق .

وتتوافق هذه السياسة مع ظاهرة تقلص النشاط التقليدى للبنوك التجارية ، نتيجة لجو الشركات الكبرى الى اسواق المال مباشرة لتوفير احتياجاتها المالية وإدارة احتياطياتها النقدية دون الحاجة الى الوساطة المصرفية .

وامام هذه التغيرات العالمية والمحلية ، أصبحت الدول النامية ومنها الدول العربية ومصر فى حاجة ملحة الى تطوير اداء جهازها المصرفى لمواكبة هذه التغيرات والتأقلم معها باعتبار ان البنكيان المصرفى ووظائفه فى أى دولة ما هو الا وليد التطور التاريخى لحاضرها الاقتصادية والاجتماعى والسياسى بالاضافة الى التطورات الخارجية المحيطة .

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم ووظائف البنوك الشاملة ومدى ملائمتها لواقع الاقتصاد المصرى الذى يشهد العديد من المتغيرات سواء على الساحة العالمية او المحلية ، وكيف يمكن ان يحقق هذا المفهوم ( البنك الشامل ) أهداف التنمية الشاملة .

واستوجبت هذه الدراسة ان نعرض لها فى ثلاثة فصول على النحو التالى :

نتناول فى الفصل الأول ماهية البنك الشامل ، وينقسم هذا الفصل الى مبحثين ، حيث نتناول فى المبحث الأول نشأة فكرة البنك الشامل وفلسفته ، وفى المبحث الثانى مفهوم البنك الشامل ومميزاته .



وفى الفصل الثانى ، سوف نتناول وظائف البنك الشامل وكيفية تحقيقه ، وينقسم هذا الفصل الى مبحثين ، نتناول فى المبحث الأول وظائف البنك الشامل ، ونتعرض هنا لثلاثة وظائف اساسيه هى الوظائف التقليدية والوظائف غير التقليدية ووظائف البنوك الاستثمارية وفى المبحث الثانى نتناول اندماج البنوك كوسيلة لتحقيق البنك الشامل .

وفى الفصل الثالث سوف نتناول الواقع الاقتصادى المصرى ومدى ملائمة البنك الشامل له ، وينقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ، يتناول المبحث الأول الاقتصاد المصرى والمتغيرات العالمية والمحلية وفى المبحث الثانى نحو نظام مصرفى شامل لمواكبة المتغيرات العالمية والمحلية وتحقيق التنمية الشاملة وفى المبحث الثالث سوف نتعرض لاهم التوصيات والمقترحات .

ثم ننتهى بخاتمه تشمل خلاصة الدراسة ، وماتوصلنا اليه من نتائج .

د. وفيفى الابراهيم

الفصل الأول  
ماهية البنك الشامل  
***Universal Banking***

تمهيد وتقسيم :

يمثل البنك الشامل أحد أهم الموضوعات التي احتلت مكانة كبرى في الفكر المالي الحديث ويعزى ذلك بصفة رئيسية الى حركة الابداعات في اسواق المال العالمية ، وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل الى مبحثين على النحو التالي :

- المبحث الأول : نشأة فكرة البنك الشامل وفلسفته .
- المبحث الثاني : مفهوم البنك الشامل ومميزاته .

المبحث الأول

نشأة فكرة البنك الشامل وفلسفته

١- نشأة فكرة البنك الشامل :

ترجع فكرة البنك الشامل الى التحديات التي واجهت البنوك الامريكية منذ الثلاثينات من هذا القرن ، الأمر الذي دفع البنوك الى السعى لتنمية أدوات جديدة للتمويل والاستثمار .

الا انه على اثر حالة الكساد العظيم التي شهدها العالم ومصاحبها من افلاس ما يزيد عن ٤٠٠٠ بنك في الولايات المتحدة الامريكية وحدها ، تقدمت حكومة الرئيس روزفلت بمشروع قانون البنوك ، الذي وافق عليه الكونجرس في عام ١٩٣٣ وقد تضمن القانون تحريم قيام البنوك بوظيفة بنكيير الاستثمار ، الذي يتولى اصدار الاوراق المالية لمنشآت

الاعمال ، وكان الهدف الاساسى من التحريم هو وقاية البنوك من التعرض لخسائر كبيرة (١) الامر الذى دفع رجال المال والاعمال بالاهتمام بموضوع المخاطر التى تتعرض لها البنوك ، واستطاع هارى ماركويتز ( Markowitz ) ان يقدم فكرة جديده تعمل على تخفيف المخاطر، وعرفت هذه الفكرة باسم التنوع ( Diversification ) . والتنوع يعنى تعدد الاعمال والخدمات التى تقوم بها المؤسسات المصرفية .

وقد انعكس فكر ماركويتز على نواحى عديدة ، كان من اهمها اصدار الكونجرس الامريكى قانون مؤسسات الايداع فى عام ١٩٨٢ الذى اعطى البنوك الحق فى ممارسة خدمات غير مصرفية ، من خلال شركات شقيقة ، تحت مظلة شركة قابضة يؤسسها البنك لهذا الغرض . ولقد كان هذا ايذانا بظهور نوع جديد من البنوك يضطلع بالعديد من المهام المصرفية وغير المصرفية عرفت باسم البنك الشامل (٢) .

ومع تزايد التطورات الثورية الحاصلة منذ سنوات فى اسواق المال العالمية ، انتشر مفهوم البنك الشامل فى العديد من الدول المتقدمة مثل الدول الاوربية واليابان ودول جنوب شرق اسيا ( النمر الاسيوية ) .

وتتمثل هذه التطورات فى ظاهرة التحرير التى عمت شتى العمليات والمؤسسات العاملة فى الاسواق المالية ، وتوجه هذه الاسواق بخطى حثيثة نحو بلوغ الهدف الذى طالما تافتت اليه ، وهو تدفق رؤوس الاموال عبر الحدود الدولية دون حواجز أو موانع ، وقد تمثل

---

١- Tilly, Richard : Banking Institutions in Historical and Comparative Perspective : Germany, Great Britain and the United States in the Nineteenth and Early Twentieth Century, Journal of Institutional and Theoretical Economics Vol. 145, March 1989, P.P. 189 - 209.

2 - White Eugene N., The Regulation and Reform of the American Banking System, Princeton, Princeton University Press, 1983, P. 12.

ذلك بصفة رئيسية فى ازالة السقوف على اسعار الفائدة وتخفيض الضرائب على العمليات المصرفية والمالية ، والسماح للمصارف والمؤسسات المالية بتقديم الخدمات المتنوعة التى تخرج عن تخصصها التقليدى ، والغاء جداول التسعير الرسمى للخدمات المصرفية ، واطلاق حرية حركة العملات والاسعار والادوات والمؤسسات والمستثمرين ، والغاء الرقابة على النقد الاجنبى ، وفتح الاسواق الوطنية امام عمل الاجانب ٠٠ الخ ، وترافقت موجة التحرير هذه مع ظاهرة اخرى لاثقل اهميه وهى ازالة الحواجز الجغرافية بين الاسواق النقدية والمالية فى العالم حتى اخذت هذه الاسواق بالتكامل الاقليمى والدولى ، وبحيث اصبح العالم بأسره بمثابة ساحة كبيرة لنشاط رأس المال (١) .

## ٢- فلسفة البنك الشامل :

تهدف مؤسسات الجهاز المصرفى الى تحقيق التوافق بين امور ثلاثة وهى الربحية والسيولة والامان ، ومما يزيد من صعوبة مهمة البنك ، ان تلك الاهداف بطبيعتها تتسم بالتعارض ، فالسعى لتعظيم الربحية يعنى توجيه اكبر قدر من الموارد للاستثمار ، وهو ما يترك اثرا سلبيا على السيولة ، والعكس صحيح ، كما ان تعظيم الربحية يعنى ايضا توجيه الموارد الى مجالات قد تتسم بنسبة كبيرة من المخاطرة ، والعكس صحيح ، ولذا تعتمد فلسفة البنك الشامل على فكرة التنوع فى الاعمال والخدمات التى تقوم بها المؤسسات المصرفية ، ووفقا لاساسيات الفكر فى مجال الاستثمار لاينصح المستثمر سواء اكان فردا او بنكا بان يستثمر امواله فى نشاط واحد ، بل يجب ان ينوع هذه الانشطة تطبيقا للمثل القائل " لا تضع كل ماتملكه من بيض فى سلة واحدة " هذا من شأنه تخفيض حجم المخاطر التى تتعرض لها الاموال المستثمرة .

(١) د. عدنان الهندي ، المصارف الشاملة ودورها فى تطوير أسواق المال ودعم جهود التخصيص ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٧٢ ، ص ٧٣ .

فالظروف التي تميز الاسواق العالمية اليوم ، لاسيما من حيث عدم توافر عوامل المنافسة الكاملة بل سيطرة الاحتكارات والتكتلات المالية العالمية على نشاط هذه الاسواق، يتوقع ان يترتب على تنويع نشاط البنوك في مجال مصادر التمويل ( أى الودائع بصفة رئيسية) وكذلك مجالات استثمار تلك المصادر ، تخفيض حجم وانواع المخاطر التي تتعرض لها في سياق ممارستها لاعمالها المتخصصة بها .

وبحقوق مفهوم التنوع ايجابياته ، اذا ما اتجهت البنوك الى ممارسة انشطه غير مصرفيه ، فالى جانب الاستثمار فى عمليات الأئتمان والاوراق المالية ، قد تدخل تلك البنوك الى مجالات استثمارية اخرى ، كالقيام بوظيفة بنكير الاستثمار Investment Banker الذى يتولى اصدار الاوراق المالية لمنشآت الاعمال ، او تقديم خدمات التمويل التأجيري ، او ادارة صناديق الاستثمار ، وغير ذلك من الانشطه (1) .

ومن أهم الايجابيات التي يمكن للبنوك ان تجنيها من تنوع نشاطها فى القطاعات المختلفة ، هو تخفيض المخاطر الى ادنى حد ممكن، واهمها مخاطر نقص السيولة ومخاطر الافلاس ، وتحقيق أكبر قدر من الارباح وتوفير الامان اللازم لعملياته، وجديـــــ

---

1 - George J. Benston, Universal Banking, Journal of Economic Perspectives, Vol. 8, No.3, Summer 1994, P.P. 123 - 125.

انظر أيضا حول مفهوم التنوع فى النشاط المصرفى .

Saunders, Anthony : Universal Banking and Separation of Banking and Commerce, Journal of Banking and Finance, Vol. 18, Mr 1994, P. P.231 - 240.

بالذکر أن البنك الشامل يجب ان يراعى عند تطبيقه لمبدأ التنوع قوة الارتباط بين القطاعات الاقتصادية التي يتعامل معها . فكلما كان معامل الارتباط ( Correlation Coefficient ) بين تلك القطاعات صغير كلما زادت المزايا التي يحققها التنوع ، اى ارتفاع معدل العائد على الاستثمارات وانخفاض درجة المخاطر ( ١ ) .

ويرتبط مفهوم التنوع وقوته بتطور الانشطة الاقتصادية للدوله وتنوع اسواق المال ، وعلى علاقات الدول فيما بينها ، وهذا مايشهده العالم الان ، الأمر الذى جعل صورة البنك الشامل اكثر اشراقا .

---

١ - George J. Benston, Universal Banking, Op. Cit., P.125.

انظر ايضا

Saunders, Anthony, Universal Banking and Separation of Banking and Commerce, Op. Cit., P. 240.

## المبحث الثاني مفهوم البنك الشامل ومميزاته

### ١- مفهوم البنك الشامل :

تعددت التعريفات حول مفهوم البنك الشامل ، ويرجع ذلك اساسا الى تعدد الوظائف والاعمال التي يمكن ان يقوم بها في ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقة ، فهناك من يعرف البنوك الشاملة بأنها البنوك التجارية الجامعة التي تقوم بدور الوساطة وخلق الائتمان ودور المنظم . ومنهم من يعرفها بأنها البنوك التي تجمع مابين وظائف البنوك التجارية وبين وظائف بنوك الاستثمار بما يتضمنه ذلك من امتلاك اسهم الشركات المساهمة والاشتراك في ادارتها . يعرفها البعض الاخر بأنها البنوك التي تحصل على مصادر تمويلها من كل القطاعات وتمنح الائتمان لكل القطاعات بالاضافة الى تقديم كافة الخدمات المتنوعة غير المستندة على رصيد مصرفي (١) .

وهناك من يعرفها بأنها تلك المصارف التي تقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم ولا تقوم تلك المصارف على اساس التخصص القطاعي او الوظيفي بل تعمل على دعم الاستثمار وتشجيعه في بنين الاقتصاد القومي وكذلك تحقيق التطوير الشامل والتوازن لاقتصاديات الدول مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية (٢) .

---

(١) د. خليل محمد حسن الشماع ، دور المصرف الشامل في تطوير السوق المالية ، المصارف العربية مجلة تصدر عن اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، العدد ١٥٨ ، فبراير ١٩٩٤ ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(٢) محمود عبدالعزيز ، مفهوم ووظائف المصارف الشاملة ، اتحاد المصارف العربية ١٩٩٤ ، ص ١٥

ويجمع أدب الصيرفة الشامله على تعريفها بأنها عملية تقديم حزمه من الخدمات الماليه المتنوعه التى تشتمل على اعمال قبول الودائع ومنح القروض ، الاتجار او التداول بالادوات الماليه وبالعملات الاجنبية ومشتقاتها ، تعهد الاصدارات الجديدة من دين وحقوق ملكية والقيام بأعمال الوساطة على تنوعها وادارة الاستثمارات ، وتسويق منتجات صناعية والتأمين (١) .

ونحن نفضل هذا الرأى الاخير نظرا لانه تعريف جامع شامل لمفهوم البنك الشامل ويتفق مع الدور الذى تلعبه البنوك فى العصر الحديث ، حيث اصبح مفهوم البنك الشامل او (البنك التاجر ) شعار يرفعه خبراء الاقتصاد لتطبيقه فى الدول المختلفه كشرط رئيسى لنجاح برامج الاصلاح الاقتصادى والخصخصة فهى التى تدير سيمفونية البنكيه الاقتصادية عبر تدبير الموارد اللازمة .

هذا الشعار رفعتة الدول المتقدمه منذ فترة وحقق نجاحا باهرا فهو البنك الذى يتاجر فى كل شىء من الاعمال المصرفية تماما مثل " السوبر ماركت" حتى انشاء مدن الملاهى ، مثلما حدث فى لاس فيجاس وديزنى لاند ، وهوليوود او دول النمر الاسيوية التى طبقت مبدأ الهرولة الاقتصادية " او النمو بالطرفه " عبر بنوك الاعمال او الشامله كما تسعى البنوك الشامله الى تجميع الموارد النقدية وغيرها وتعبئتها وتحركها وتنشئ المجمععات الصناعية وتعقد الصفقات الكبرى وتزيد من حجم الصادرات وهكذا تنمو المشروعات وتتكاثر عبر مايسمى بيكتريا التمويل او الهندسة الوراثية التمويلية على غرار الهندسه الوراثية . . . والنتيجة المتحققه هى التوظيف الامثل للموارد والعائد الاقتصادى المرتفع وتقليل البطالة وتقليص المخاطر المصرفية (٢) .

(١) انظر فى ذلك :

Saunders, Anthony, Universal Banking and Separation of Banking and Commerce in the United States : what Could we Gain?What could we Lose ? New York : Oxford University Press, 1994, PP. 10 - 12.

2- Ibid, P. P. 20 - 22.



## ٢- مميزات البنك الشامل :

بعد التعرف على الفلسفة التي يقوم عليها البنك الشامل ومفهومه ، يمكن ان نورد اهم المميزات والايجابيات التي يمكن ان يحققها هذا البنك على مستوى كافة القطاعات فى الدولة ، وتتمثل اهم هذه المزايا فيما يلى (١) :

- ١- تحقيق الوفرة فى المصروفات الادارية وتكلفة الخدمات نتيجة العمل على اساس الحجم الكبير ، وتعظيم الاستفادة من الاقسام الادارية العامة فى خدمة الادارات المصرفية الاساسية .
- ٢- التنوع القطاعى لمحفظة القروض والاستثمارات وبالتالي تقليل المخاطر الائتمانية .
- ٣- التنوع الجغرافى لمكونات محفظة القروض والاستثمارات المتفاعل مع التنوع القطاعى .
- ٤- تنوع الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء بما يتناسب مع رغباتهم واهدافهم .
- ٥- الاستفادة من خبرات وتجارب البنوك التجارية والمتخصصه قطاعيا فى اطار البنك الشامل .
- ٦- تلبية احتياجات الشركات التي تتمتع بالتعامل الافقى والرأسى الذى يعبر حدود القطاع الاقتصادى الواحد .

---

(١) انظر فى ذلك د. خليل محمد حسن الشماع ، دور المصرف الشامل فى تطوير السوق المالية، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

د. عدنان الهذلى ، المصارف الشاملة ودورها فى تطوير اسواق المال ودعم جهود التخصيص ، مرجع سابق ، ص ٧٠ - ٧٢ .

انظر ايضا : محمود عبدالعزيز ، مفهوم ووظائف المصارف الشامله ، مرجع سابق ، ص ١٧، ١٨

٧- تحقيق الوفورات فى ادارة الاحتياطات الاولية المساندة للودائع بسبب التنسيق القطاعى لاحتياجات السيولة داخل المصرف الواحد .

٨- التوسع فى ممارسة الاساليب المعاصرة فى ادارة الموجودات والمطلوبات ، بما فيها على سبيل المثال ادارة الفجوه ، الهامش ، والفارق . (١)

فالبك الشامل يتمتع بالقدره على التوفيق بين موجوداته ومطلوباته من حيث الاجال والمخاطرة على اساس توقعات حركة اسعار الفائدة فى السوق بهدف تعظيم العائد .

٩- توظيف السيولة الفائضه لدى البنوك التجارية فى القطاعات المختلفه ، مما يودى الى تحقيق التنمية بصورة متوازنه وشامله .

١٠- دعم وتنشيط برامج التخصصية ، وكذلك دعم الصناعات المتكامله والناشئة وعمليات نقل التكنولوجيا من خلال القيام بعمليات التأجير التمويلى .

---

1 -John. Kose, John. T.A., Saunders, A., Universal Banking and Firm Risk-taking, Journal of Banking and Finance, (JBA), Vol. 18, 2 January 1994, PP. 307 - 323.

## الفصل الثاني وظائف البنك الشامل وكيفية تحقيقه

### تمهيد وتقسيم

يضطلع البنك الشامل بالعديد من الوظائف المتنوعة والبناءة التي تحقق اهدافه وفقا لما سبق ذكره من الربحية والسيولة والامان ، والتي تحقق ايضا اهداف الدولة فى دفع عمله التنمية ونظرا لان البنك الشامل يقوم على فلسفة التنوع فى الاعمال والخدمات ، فإن الامر يقتضى ضرورة ازالة الحدود المصطنعة بين نشاطات البنوك (١) .

وفى ضوء ماتقدم يمكن تصنيف وظائف البنك الشامل الى ثلاث انواع اساسيه :

١- وظائف تقليدية للبنوك التجارية .( Commercial Banks ) .

٢- وظائف غير تقليدية ، وهى تلك الوظائف التى ظهرت نتيجة التطورات المتلاحقة فى البيئة الاقتصادية المحيطة ، مثال ذلك عمليات المبادلات وعقود المستقبلات والخيارات والعقود الاجله ، فضلا عن كافة الخدمات المصرفية الشخصية الاخرى .

٣- وظائف البنوك الاستثمارية ، والتى تتمثل فى تقديم سله من الخدمات للمشروعات الاستثمارية فى مختلف القطاعات ودعمها ماليا واداريا بالاضافة الى القيام بالاستثمار فى الاوراق المالية ، وتقديم خدمه الامانة ( الترسن ) وانشاء صناديق الاستثمار ، وتوريق القروض المصرفية والقيام بعمليات التمويل التاجيرى .

---

1 - Cameron, Colleen W., Universal Banking and U. S. Banking in the 1990's., International Journal of Social Economics (ISE), Vol. 22, ISS: 4, 1995, P. P. 12-19.

وسوف نتناول هذه الوظائف المختلفة التي يضطلع بها البنك الشامل للتعرف عليها  
ومعرفة مدى ملائمة البنك الشامل للقيام بها . كما يعتبر الاندماج وسيلة مناسبة للوصول الى  
مفهوم البنك الشامل وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل الى مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : وظائف البنك الشامل .

المبحث الثاني : اندماج البنوك وسيله لتحقيق البنك الشامل .

المبحث الأول : وظائف البنك الشامل .

نظرا لتعدد وظائف البنك الشامل وأهمية كل منها في تحقيق مفهوم الشمولية ومن ثم تحقيق  
العديد من المزايا السابق ذكرها .

وسوف نقسم دراستنا لهذا المبحث الى مطالب ثلاثة على النحو التالي :

المطلب الأول : وظائف البنك الشامل والوظائف التقليدية للبنوك التجارية .

المطلب الثاني : البنك الشامل والوظائف غير التقليدية ( المشتقات) .

المطلب الثالث : البنك الشامل ووظائف بنوك الاستثمار .

\* \* \* \*

## المطلب الأول

### البنك الشامل والوظائف التقليدية للبنوك التجارية (1)

نعرض هنا لاهم الوظائف التقليدية للبنك التجارى ، التى تعتبر معيارا للحكم على الفلسفة التى يقوم عليها البنك الشامل .

يطلق على البنوك التجارية اسم بنوك الودائع المصرفية ، نظرا لانها الوظيفة الاساسية التى انشئت من اجلها ، فالوظائف التقليدية للبنوك التجارية تتمثل فى قبول الودائع بصورها المختلفة ( تحت الطلب - لاجل ) وتقديم القروض والسلفيات وذلك من الموارد التى يحصل عليها البنوك عن طريق الودائع ، اى ان البنك التجارى يقوم بدور الوسيط المالى بين افراد المجتمع .

هكذا فان البنك يقوم بتحريك الاموال من ايدى المودعين الى المستثمرين . اى يجعلها دولا بين الناس بدلا من اكتنازها ، وحركة الاموال وتداولها بين الناس هى الدم الذى يجرى فى شرايين الاقتصاد ويعطى الطاقة للمشروعات الاستثمارية والتجارية وشتى العمليات الاقتصادية ، ولكن تلك العملية ( تحريك الاموال ) عملية معقدة لها فنونها واعرافها وقواعدها وهى تتأثر بالمتغيرات الدولية والمحلية .

١- انظر فى ذلك د. مصطفى رشدى شبحه ، الاقتصاد النقدى والمصرفى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٨٥ ، ص ١٥٠ - ١٥٥ .

- د. زكريا محمد بيومى ، النقود والبنوك التجارية الدولية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ ص ١٨٠ .  
١٨٢ .

- د. سامى خليل ، النقود والبنوك ، دار الشباب ، مؤسسة الكميل الكويت - ١٩٨٩ ، ص ١٨٤ ،  
١٨٨

- د. احمد جامع ، التحليل الاقتصادى الكلى ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ ، ص ٩٥ .

- د. زين العابدين ناصر ، النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ١٩٨٩ ، ص ٦٢ .

والى جانب البنوك التجارية هناك بنوك اخرى مثل بنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة ،  
وكل نوع من هذه البنوك له دوره فى النشاط الاقتصادى .

فاذا كانت البنوك التجارية تقدم الائتمان قصير الاجل الذى لايزيد على سنه وعمليات  
تمويل التجارة هى صلب عمل البنوك التجارية فان بنوك الاستثمار تقدم التمويل طويل الاجل  
للمشروعات الاستثمارية المختلفة اما البنوك المتخصصة فإنها تمارس نشاطها فى مجال  
معين او قطاع اقتصادى بعينه كالعقارات او النشاط الصناعى والزراعى . الخ

ولو نظرنا الى كل من بنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة نجد أنها تعاني من قلة  
مواردها ولاتستطيع أن تقوم بالدور الذى انشئت من اجله خاصة وانها تفتقر الى الخبرة  
والكوادر الفنية ، فى المقابل فإن البنوك التجارية مكتنزة بالاموال والموارد وليس هناك علاقة  
واقعية بين طبيعة هذه الموارد والوظيفة التى يجب أن تؤديها ، واسواق المال فى مصر  
مازالت قاصرة وتحتاج الى تنشيط، هذا على المستوى المحلى ، اما عالميا فنحن نشهد العديد  
من المتغيرات المتلاحقة التى أدت فى النهاية الى اضعاف دور الوساطة المصرفية واتجاه  
الشركات الكبرى الى اسواق المال مباشرة لتوفير احتياجاتها المالية وادارة احتياطياتها النقدية .

لكل هذه الاسباب اتجهت معظم البنوك العالميه فى امريكا واوربا واليابان الى  
مايعرف بالبنوك الشاملة التى تقوم بأداء دور جميع انواع البنوك بضوابط محددة ( ١ ) .

---

1 - Corregan, E. Gerald, "A Framework for Reform of the Financial System, Quarterly Review, Federal Reserve Bank of New York, Vol. 12, Summer 1987, P.P. 1-8.

المطلب الثاني  
البنك الشامل والوظائف غير التقليدية  
(المشتقات DERIVATIVES)

يرجع نشأة الوظائف غير التقليدية والتي تتمثل في دخول البنوك سوق المشتقات الى عدم الاستقرار الاقتصادي الذي شاهده العالم طوال السبعينات - بانباتاق الاخطار وعدم الثقة لدى المقترضين والمستثمرين ومديري حقائب السندات ورغبة في تقليص الاخطار، وعرف الجهاز المصرفي في الدول المتقدمة امكانيات جديدة تتيح لهم بيع خدماتهم من خلال وسائل مالية جديدة، تستخدم بموازه مع الوسائل التقليدية او كبديل عنها بهدف الوصول الى الاموال وتوظيف السيولة بأكبر ربح وأقل قدر من المخاطر (١) .

ويمثل سوق المشتقات ( DERIVATIVES MARKET ) أحد أهم اسواق المال العالمي في الظروف الراهنة، وقد نمى هذا السوق نموا كبيرا ومتسارعا خلال السنوات القليلة الماضية (٢)، بسبب ظاهرة عالمية الاسواق (Globalization) التي نجمت بصفه

1 - Marris, S. et Deficits and the Dollar : The World Economy at Risk, Institute for International Economics, No. 14, Washington, December 1985, P. P. 16 - 18.

(٢) تشير احصائيات بنك التسويات الدولية الى ان حجم التداول بالمشتقات على اختلاف انواعها قد شهد نموا مضطربا وبشكل متسارع خلال السنوات الاخيرة . اذ ارتفع حجم هذا التداول من نحو ١٠٦ - ٢٦ تريليون دولار خلال الفترة ١٩٨٦/١٩٨٨ الى ٤٢ - ٧٦ تريليونا خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ ومن ثم الى ١٢ - ١٦ تريليونا خلال الفترة من ١٩٩٢ . ١٩٩٣ . ووصل الى نحو ٤٥ تريليونا في نهاية عام ١٩٩٤ . وبذلك يكون سوق المشتقات العالمية قد توسع بأكثر من (٤٠) ضعفا خلال فترة السنوات التسع الاخيرة ( انظر الشكل رقم ١ ) .

كما تشير هذه الاحصاءات الى ان سوق المشتقات العالمي ينمو بمعدل يفوق كثيرا معدل نمو الاقتصاد الاميركي، ويلاحظ انه في الوقت الذي ازداد فيه الناتج المحلي الاجمالي G D P لذلك الاقتصاد من ٣ تريليون دولار في عام ١٩٨٠ الى نحو ٥ تريليونا في عام ١٩٩٤، اي بحوالي (١٧) ضعفا خلال هذه الفترة، فإن حجم التداول بالمشتقات نما بأكثر من (٤٠) ضعفا كما ذكر سابقا ( انظر الشكل رقم ٢ ) .  
انظر في ذلك ( REPORT OF BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS 1995 )

عن التحرير الكبير والتدريجي لاسواق المال العالمية من القيود والعراقيل التي تحد من نشاط المؤسسات المالية وانتقال رؤوس الأموال ، والتوسع في حركة التكنولوجيا والاتصالات العالمية المتطورة التي يسرت عملية التحرير .

ويمكننا تحديد مفهوم " الادوات المشتقة " بأنها عبارة عن عقود مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية وتحدد قيمتها بقيمة واحدة أو أكثر من الموجودات او الادوات او المؤشرات الأساسية المرتبطة بها ( UNDERLYING ASSETS OR INDEXES ) ( ١ ) .

وتضم المشتقات مجموعة واسعة من العقود المالية التي تتنوع وفق طبيعتها ومخاطرها واجالها فهي تشمل على عقود المبادلة ( SWAPS ) وعقود المستقبلات ( Futures ) والعقد لاجل ( Forward ) والخيار ( OPTION ) والسقف ( CAP ) والقاعدة او الارضية ( FLOOR ) والسقف والقاعدة ( COLLAR ) واتفاق اسعار الفائدة الاجله ( FRA ) forward rate agreement .

وسوف نتناول هذه المشتقات باعتبارها ادوات مالية حديثة للنشاط المصرفي .

---

(١) يتم الاتجار والتداول بهذه الادوات المشتقة اما في البورصات المنظمة او في الاسواق الموازية او اسواق فوق الحاجز over - the Counter , etc انظر في ذلك د. عدنان الهندي ، المشتقات بين المزايا والمخازير ، المصارف العربية ، العدد ١٧٢ مايو ١٩٩٥ ، ص ٣١



تعتبر عملية المبادلة بمثابة صفقة بين طرفين لكل منهما ، حاجات محددة للعملات الصعبة وتسديد المدفوعات ، ذات طبيعة مختلفة ولكنها متكاملة ، وتتم هذه الصفقة بمساعدة وسيط ( مصرف او سمسار ) يقوم بعملية تنظيم التبادل . وهذا السوق النامي والجديد تسببا ، يهدف الى تغطية اخطار معدلات الصرف ، كما يتيح للمقترضين الوصول الى اسواق جديدة بنفقات تمويل اقل .

اي ان ال " سواب " امتداد للسوق الاجل وهو عبارة عن عملية تؤمن لعنصر اقتصادى امكانية شراء وبيع عمله مقابل اخرى فى ان معا ، مع مواقيت دفع مختلفة ، فالمبادلة هنا تعنى " عملية صرف عملات مع وعد بانجاز العملية المعاكسة فى زمن يحدد مسبقا ، على عكس اصحاب المعاملات نقدا او لاجل ، فان مستخدم ال " سواب " لايتحمل مخاطر الصرف وال " سواب " بالنسبة لشركة او مؤسسة مالية ، اداة ملائمة للتوظيف الظرفى لفائض عملة غير مطلوبة مباشرة ، كما انها بالنسبة للمصرف ، وسيلة مفيدة لتغطية معاملات لاجل .

---

١ - PRITCHARD, D., "Swap Financing Techniques : A Citicorp Guide  
Euromoney, May 1984, P. 16.

- EITEMAN, D. K. et STONEHILL A. I., Multinational Business  
Finance, 3e ed., Addison Wesley Publishing Co., Ontario, 1982, P.  
46.

وتستهدف هذه المبادلة تحسين تكلفة وشروط التمويل عن طريق الافادة من ميزه يمتلكها كل منهما فى احد فروع السوق ، وبمقايضة هذه الميزه بميزة مشابهه فى فرع اخر تتحق الافادة لكلا الطرفين (١)

وتسمح عمليه " سواب " للطرفين المتقابلين بالاستفادة من فارق النقاط (علاوه او حسم) الناجمه عنها. ان نقاط العلاوة او الحسم يطلق عليها تسمية معدل ال " سواب " swap rates ويتم التعبير عن العلاوة والحسم بالنسبة المئوية السنوية (٢)

ورغم ان مواقيت التسليم تحدد بشكل حر ، الا انه توجد معاملات نموذجية فى هذا السوق ، ومن أمثله ذلك :

- Sport against forward : تشتري عمله ( أو تبيع ) نقدا ثم تبيع ( او تشتري من جديد) فى ان واحد والتسليم بعد اسبوع ، شهر ، ثلاثة اشهر .

- Tomorrow next on Rollover : تشتري عمله ( أو تبيع ) والتسليم فى اليوم التالى وفى نفس الوقت تبيع ( أو تشتري ثانية ) فى اليوم الذى يليه .

---

1- ARTHUR-ANDERSEN, Interest Rate Futures : The Corporate Decision, Research Foundation of the Financial Executive Institute, New York, 1984, P. 88.

2 - KUBARYCH. R.M., "Foreign Exchange Market in the United States", Federal Reserve Bank of New York, Quarterly Review, 1978, P. 18.

Forward - Forward تشتري عمله ( أو تباع ) والتسليم فى وقت لاحق ( شهر مثلا )  
ثم تباع ( أو تشتري ) فى وقت لاحق ( ثلاثة اشهر مثلا ) ( ١ ) .

وتلعب العملات الاكثر اهمية دورا كبيرا فى تنشيط عمليات ال " سواب " ، فالسوق  
ينشط بقوة فى حالة العملات - المفاتيح ، الكثيرة الاستخدام من قبل الشركات والمصارف  
فيما ينجزونه من معاملات تجارية او عمليات تمويل ، مثال ذلك ( ين / دولار ، فرنك /  
مارك / جنية استرلينى ، دولار / جنية استرلينى ، فرنك / مارك ) . وعلى العكس تضيق  
مساحة السوق عندما يتعلق الامر بعملات اقل استخداما على المستوى الدولى. وتتخذ عملية  
المبادلة ال " سواب " احدى صورتين ( ٢ ) .

أ - " سواب " سعر الفائدة . وهو عبارة عن صفقة يستطيع عن طريقها ان يتبادل  
طرفين تدفقات الفائدة ، من نوعيه مختلفة ، ومحسوبة على قاعدة المبلغ الرئيسى نفسه ويتم  
التعبير عن هذا المبلغ الرئيسى بالعملة ذاتها ، اى ان المبادلة تغطى تدفقات السداد دون ان  
تتعرض لمبادلة الديون .

---

1 - Chazan, J. et Frame, W., "The Swap Market", Canadian Banker,  
Vol.90, No.5, Octobre 1984, P. 12.

2 - McGoldrick, B., "The Wild, Wild World of Interest Rate Swaps",  
Institutional Investor, Vol.18, No. 11, November 1984, P. P. 18-  
22.

وتتعلق غالبية صفقات "سواب" سعر الفائدة ، بمبادلات بين تدفقات ذات سعر ثابت وبين تدفقات ذات سعر متغير ، وهناك صورة أخرى أقل انتشاراً وهي المبادلات التي تتم بين تدفقات سعر متحرك وتدفقات سعر متحرك آخر (1)

ب - "سواب العملات" وهو عبارة عن صفقة يستطيع عن طريقها ان يتبادل طرفيه عمله معينة مقابل التزام مواز ، ولكنه محرر بعمله اخرى ، وبمعدل صرف متفق عليه مسبقاً وهذا المعدل يمكن ان يكون معدل فوري ، او معدل لاجل او معدل اتفق عليه من قبل الطرفين اضافة الى ذلك ، ان الطرفين يتفقان على اعادة مبادلة الالتزامات في مدة محددة ودفع الفوائد المترتبة على المبلغ المتلقى حتى تاريخ اعادة المبادله .

وعندما يكون المعدل المتصل بتسديد الفائدة ثابتاً ، تسمى الصفقة بـ "سواب" العملات بمعدل ثابت ( CURRENCY SWAP ) وبالمقابل ، اذا كانت تسديدات الفائدة تتم وفق قاعدة ثابتة من جهة ، ووفق قاعدة متغيرة من جهة اخرى ، فإننا نكون بصدد "سواب"

---

1-Hefferman, P., "Interest Rate and Currency Swaps : A Canadian Bank's Perspective", Canadian Banker Vol. 92, No. 3, June 1985., P.P. 20-29.

وانظر ايضا :

فرانسوا لرو ، الاسواق الدولية للرساميل ، ترجمة د. حسن الضيقة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩١ ، ص ٢٧٠ .

(١) (CROSS CURRENCY INTEREST RATE SWAP )

٢- عقود المستقبلية FUTURES

جرى التفاوض على اولى العقود المستقبلية المتصلة بعملات ، فى عام ١٩٧٢ ، تحت اشراف سوق النقد الدولى ( I M M ) INTERNATIONAL MOETARY MARKET التى اوجدتها شركة ( CHICAGO MERCANTILE EXCHANGE )

1 - SHIRREFF, D., "The Fearsome Growth of Swaps", Euromoney, October, 1985, P. P. 18 - 20

- جذير بالذكر فى هذا الصدد ان استخدام ال " سواب " قد ساهم فى نمو السوق الدولى للسندات ، فقد امكن القيام بحجم كبير من الاصدارات الجديدة - بسبب الامكانيات التى وفرتها ال " سواب " بشكل متلازم مع توظيف الاوراق المالية - ففى عام ١٩٨٦ ، كان ٨٠ ٪ من السندات المحرره بالين ، و ٩٥ ٪ من السندات المحررة بالدولار الاسترالى ، ٩٠ ٪ من السندات المحررة بالدولار النيوزلندى ، متلازمة مع عمليات " سواب " كذلك بلغت النسبة ٦٥ ٪ لعمليات الجنية الاسترلينى ، و ٥٠ ٪ للدولار الكندى . ويستثنى من ذلك اصدارات المارك ( بنسبة ١٥ ٪ من ال " سواب " ) وقد استطاعت هذه الدول من خلال اجهزتها المصرفية تحقيق اصدارات عملات مختلفة مع الحفاظ على المكاسب المتحصلة من الوضعيات الخاصة .

انظر فى ذلك فرانسوا لرو ، الاسواق الدولية للرساميل ، مرجع سابق ، ص ٢٨٥ .

وفي عام ١٩٧٥ في مدينة شيكاغو ظهر اول عقد لاجل متصل بأوراق مالية (١) .

والعقد المستقبلي هو عقد لأجل يتصل بوسائل مالية ، التزاما ببيع او شراء كمية محددة من الاوراق المعرفه بشكل دقيق ، في تاريخ مقبل ( يسمى تاريخ التسليم ) وبسعر محدد بشكل مسبق . ولكي يسهل تداول هذه العقود ، يجرى التراضى عليها في البورصة المختصة في حالة عقود عملات لاجل ، تكون الوسيلة مبلغا محددًا ، بشكل مسبق من العمله المتفق عليها وفي حالة عقود معدلات فائدة لاجل ، تكون الوسيلة كل الاوراق المالية بأجلها المختلفة قصيرة او متوسطه او طويله الاجل .

وتستخدم العقود المستقبليه للتغطية ، والمضاربة ، والموازنة ، ومن اجل تنفيذ عملية تغطية يتم اتخاذ موقع في السوق لاجل معاكس للموقع المأخوذ في سوق الاصول المالية ، وهذا يتطلب ان تكون الوسائل المالية متجانسه في السوقين ، أى سوق الاصول المالية والسوق لاجل وبمقتضى هذه الطريقة فقط ، يمكن تعويض الخسارة الحاصله في احد السوقين بالارباح المتحققة في السوق الثانى (٢) .

وتستخدم العقود المستقبليه كوسيلة مضاربة ، ففي حالة توقع ارتفاع معدل الفائدة في السوق المالى ، خلال شهور ثلاثة مقبله ، يستطيع امين صندوق البنك ان يقوم بشراء عقد بيع ليحقق ارباحا قبل الاستحقاق ، والمضارب ليس ملزما على انتظار نهاية العقد من اجل تحقيق الربح فباستطاعته اعاده بيعه في اى لحظه تقع بين تاريخ شراء عقد البيع واستحقاق هذا الاخير .

---

1 - Oudiz, G., "Marches d'instruments financiers : evaluation d'une evolution" Revue Francaise des gestion, Septembre-Octobre, 1986, P. 42.

(٢) فرانسوا لرو ، الاسواق الدولية للرساميل ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٤ .

وأخيرا يمكن استخدام عقود المستقبلات بهدف انجاز موازنات بين مختلف الاوراق المالية فى السوق ، ويتم ذلك عن طريق اقدام أحد الوكلاء على شراء وبيع عقود مختلفة فى ان معا على ان يكون بين هذه العقود صلة ماتتمثل ببعض المميزات : الوسيله الضمنية ، الاستحقاق ، موضع السوق ( ١ )

### ٣- العقد الأجل ( FORWARD )

هو عقد بين طرفين أساسيين إما لبيع او لشراء موجود معين بسعر محدد وبتاريخ معين فى المستقبل . وتستعمل المصارف والمستثمرين بكثرة العقود الاجله لتفادى ( او لازالة ) تعرضها لمخاطره تقلبات أسعار الصرف فى مجال الاستثمارات الدوليه وتدفقات الايرادات والمطلوبات المستقبلية .

ويختلف عقد المستقبلية عن العقد الاجل لناحية كونه متاح للتداول فى البورصة على عكس العقد الاجل ( ٢ ) .

1- Lombard, O., "La nouvelle gestion des taux Futurs " Revue Francaise de gestion , no 9 Septembre - Octobre, P.P.32-40

2 - Ibid, P. 38.

انظر ايضا :

د . عدنان الهندى ، المشتقات بين المزايا والمخاطر ، مرجع سابق ، ص ٣٢

#### ٤- الخيار option

الخيار هو حق يعطى لحامله إمكانية شراء أو بيع عمله أو ورقة معينة أو سلعة بسعر محدد مسبقاً ، طوال مدة الخيار ( مدة سريان مفعول الحق ) مقابل دفع علاوة للبائع أثناء الصفقة (١) .

فالعقد الاختياري هو حق تعاقدى وليس التزاماً كما هو الحال فى عقود المستقبلات، وإنشاء العقد الاختياري يتطلب وجود طرفين :

١- بائع العقد ويسمى ( Writer )

٢- مشتري العقد ويسمى ( Holder )

وبموجب العقد الاختياري يلتزم بائعه بشراء أو بيع مبلغ معين من عمله معينة بسعر محدد فى أى وقت يختاره الطرف المشتري وذلك قبل انقضاء فترة سريان العقد وذلك فى مقابل حصول الطرف البائع على مقابل نقدي يسمى العلاوة ( Premium ) (٢)

---

M. LEVASSUR et Y. SIMON : "Marchés des Capitaux options et nouveaux a terme", Dalloz, 1980, P.P. 22 -25.

يعتبر هذا المؤلف مرجع أساسى حول العقود بأجل .

(٢) السيد عبدالمقصود ، العقود الاختيارية ، المصارف العربية ، العدد ١٤٧ ، المجلد الثالث عشر ، مارس ١٩٩٣ ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

انظر أيضاً د. عدنان الهندي ، المشتقات بين المزايا والمخازير، مرجع سابق ، ص ٣٢ .



ورغم أن الطرف البائع يلتزم في العقد الاختياري بتنفيذ العقد تجاه الطرف المشتري إلا أن الأخير لا يلتزم بالتنفيذ خلال فترة سريان العقد حيث يحق له العدول عن تنفيذ العقد مقابل تحمل قيمة العلاوة المتفق عليها ، وهناك نوعين من الخيارات اولهما خيار الشراء ( Call ) الذى يعطى لحامله حق شراء الموجودات وثانيهما خيار البيع ( Put ) الذى يعطى لحامله حق بيع الموجودات الأساسية ( Underlying Assets ) ويحقق العقد الاختياري لمشتريه خسارة معلومة تتمثل في قيمة العلاوة التى يدفعها فى سبيل الحصول على هذا العقد ، او يحقق له ربحا غير معلوم يتمثل فى الأرباح التى يجنيها فى حالة اتجاه اسعار الصرّة ، اصلحه وتخليه عن تنفيذ التعاقد .

وهذا يعنى ان العقد الاختياري يوفر الحماية ضد مخاطر الصرف الاجنبى الناشئ عن تغيرات غير مواتية فى قيمة العملات الاجنبية ، يسمح فى نفس الوقت بالاستفادة من التغيرات المواتية فى اسعارها ، ولا يخسر مشتري العقد الاختياري غير تكلفة شراء العقد وهى العلاوة ( ١ ) .

#### ٥- السقف Cap :

وهو عقد بين طرفين يوافق فيه البائع ، مقابل علاوة لسقف Up . front premium معين ، على اعادة اية مبالغ الى المشتري والتي تفوق تكلفة الفائدة المتفق عليها بسعر معين يتميز عقد السقف بأن المقترض بمعدل فائدة متغير يستطيع ان يتوصل الى تحديد معدل الفائدة الواجب دفعها فعليا ، فعن طريق هذا العقد ، يضمن المقترض لنفسه وخلال فترة معينه عدم ارتفاع التكلفة الحقيقية لقرضه عن مستوى معين ، مقابل دفعه لعلاوة اوليه ، يلجأ المقترض من اجل تحديد السقف الى الاتفاق مع بائع السقف ( غالبا بنك ) على التزام الأخير بدفع اى

١ - BERTIER.E., "Directory of Futures and Options Contracts"., Euromoney, Fevrier 1986, P. 28.

زيادة تحدث عن المعدل المتفق عليه ( المسماه بمعدل السقف ) اما اذا لم يتجاوز معدل السوق معدل السقف اثناء فترة التعاقد ، فلا يلتزم بائع السقف بدفع اية مبالغ وتدفع علاوة السقف عند توقيع العقد . (١)

#### ٦- القاعدة او الارضية ( Floor )

هي معكوس السقف ، لان بائع القاعدة ( الارضية ) يتسلم علاوة مقابل موافقته على تعويض المشتري عن الفروقات بين اسعار الفائدة الفعلية وتلك المتفق على اسعارها ، اذا ما انخفضت اسعار الفائدة دون مستوى معين (٢)

#### ٧- السقف والقاعدة ( Collar )

يتميز عقد ( Collar ) بأن المقترض بمعدل فائدة متغير ، يستطيع ان يضمن لفترة محددة تقلب المعدل الواجب دفعه ضمن هامش محدد مسبقا ، مقابل عائد محدد . ويمكن اعتبار ال الكولار بمثابة عقد تغطية مضافا اليه شرطا يفرض حدا لانخفاض معدل الفائدة .

ويلتزم عارض العقد وهو غالبا ( بنكا ) في حال تجاوز المعدل المتغير سقف المعدل بأن يدفع الفارق بين المعدلين كما هو الحال مع عقد السقف ، وبالمقابل اذا انخفض المعدل

---

1- Lynn, L et Hein. M., "Interest Rate Caps and Collars", Citicorp Investment Bank Guide, December 1985, P. P. 15 - 18.

(٢) د. عدنان الهندي ، المشتقات بين المزايا والمخاطر ، مرجع سابق ، ص ٣٣

دون المستوى المحدد ( المعدل الارضى ) ، يلزم مشتري ال " كولار " بدفع مبلغ يساوى الفارق بين المعدلات للبانع (١) .

ويتحدد حجم العلاوة على ضوء مدة الحماية ، والمعدل المرجعى الذى يتم اعتماده والمركز الذى يحتله معدل السقف والمعدل الارضى بالنسبة للمعدل المتغير المعمول به اثناء التوقيع على الاتفاق .

#### ٨ - اتفاق اسعار الفائدة الاجلة ( FRA )

##### FORWARD RATE AGREEMENT.

ينشأ هذا النوع من الاتفاق بين طرفين ، يلتزم احدهما بأن يطلب خلال مدة محددة معدل فائدة ثابت على قرض سيتم فى المستقبل ، فى تاريخ يحدد مسبقا (٢) .

يتميز هذا النوع من الاتفاقات بأن المؤسسات تستطيع وقاية نفسها خلال مدة محددة ضد تغير معدل الفائدة المتصل بقرض او توظيف مستقبلى ، وال Fra لايعتبر التزاما بأقراض او اقتراض ، بل يرمى فقط الى اتقاء مخاطر تقلبات المعدل ، بمعزل عن عملية الاستدانة او التوظيف . فما يتم تسليمه بمقتضى الاتفاق يغطى الفارق بين معدل الفائدة الذى يضمه العقد ومعدل السوق .

ويعتبر مشتري ( Fra ) الطرف الذى يريد حمايه نفسه ضد ارتفاع المعدلات ، فى حين ان بانع ال ( Fra ) يرغب فى حماية نفسه ضد انخفاض المعدلات . والصيغة النموذجية لعقد ( Fra ) تتضمن التأكيد على سريان العقد لمدة ثلاثة اشهر تحسب ابتداء من الشهر السادس بعد توقيع العقد .

1 - Lynn, L et Hein. M., "Interest Rate Caps and Collars", op.cit , p.22

2 - Ibid , P.P.25-27

انظر ايضا :

فرانسوا لرو ، الاسواق الدولية للرساميل ، مرجع سابق ، ص ٣٠٣ ، ٣٠٤

وتستطيع المصارف والمؤسسات من خلال عقد ( Fra ) احكام تعرضها لتقلبات معدل الفائدة دون احداث اى تبديل فى السيولة او القيام بعملية سحب من خطوط اعتمادها . بهذا المعنى يتشابه ال ( Fra ) مع عقود المستقبلات وخيارات المعدل ، الا ان ( Fra ) يتسم بمرونة اكبر ، كما ان استخدامه اكثر بساطة ، ولا يتطلب عقد ال ( Fra ) اى شكل نموذجى ، ولكنه لا يؤمن الحماية لاكثر من ١٢ شهرا ، والسوق قليل السيولة بالنسبة للاستحقاق التى تتجاوز حدود العام (١)

ويتم التعامل فى اتفاقات ال ( Fra ) بعملات مختلفة ، الا ان غالبية العقود المنفذة تتم بالدولار .

ونخلص مما تقدم ان الوسائل السابق ذكرها تمثل وسائل نموذجية جديدة لتجزئة المخاطر . اذ تمكن المتدخلين من فصل مخاطر الاعتماد والسيولة عن مخاطر معدل الفائدة وحتى عندما يوفر البنك المقرض ، الحماية ضد المعدلات عن طريق عقود السقف أو ال ( Collar ) فإنه بإمكان المقرض ان يختار اتمام القرض مع مؤسسة وتأمين الحماية مع مؤسسة اخرى نظرا لما تعرضه من شروط ايجابية بالنسبة له ولاشك ان البنوك تتمتع بالقدرة على توفير هذه الوسائل ، نظرا لنمو سوق فاعله لعقود المستقبلات والخيارات ، تسمح لهذه البنوك بتغطية مراكزها ، على ذلك يعتبر عقد السقف وال ( Collar ) ال ( Fra ) مظهرا لشكل جديد من التوسط الذى تمارسه البنوك فى العصر الحديث .

١ - Shilrreff., "The Dangerous New Protection Racket"., Euromoney, March, 1986, P. 42.

انظر ايضا :

Lynn, L. et Hein. M., "Interest Rate Caps and Collars"., Op., Cit., P. 38.

### المطلب الثالث

#### البنك الشامل ووظائف بنوك الاستثمار (١)

يضطلع بالبنك الشامل ممارسة مجالات العمل المصرفى الإستثمارى الى جانب خدماته التقليدية وغير التقليدية التى سبق ذكرها ، ويجمع الباحثون على ان البنك الشامل هو الذى تزول فيه الحدود بين البنوك التجارية وبنوك الاستثمار ، بحيث يكون له القدرة على ممارسة كافة النشاطات المصرفية ، ولعل اهم المجالات المالية التى لابد للبنوك التجارية من دخولها هى التى تقوم على اساس تبنى المشروعات الاستثمارية فى مختلف القطاعات ودعمها ماليا واداريا على النحو التالى :

#### أولا : ترويج المشروعات الجديدة Promotion New Projects

يعتبر ترويج المشروعات الجديدة احدى المهام الاساسية التى يقدمها البنك الشامل ويتنوع دور البنك الشامل فى مجال ترويج المشروعات الجديدة ، حيث يمكن ان يتولى العديد من المهام اهمها : (٢)

---

(١) تعرف بنوك الاستثمار فى امريكا بتعبير Investment Banks وتعرف فى انجلترا بتعبير Merchant Banks

(٢) د. خليل محمد حسن الشماع ، دور المصارف الشاملة فى تطوير السوق المالية ، مرجع سابق ٣٢،٣٢  
انظر ايضا د. عدنان الهندى ، الدور المنشود للمصارف العربية فى تنمية اسواق المال العربية ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٥ ، ٦٥ - ٦٦ .

١ - اعداد دراسات الجدوى ( Fepsibility Studies ) يتولى البنك الشامل اعداد دراسات الجدوى بمراحلها المختلفة لكافة الفرص الاستثمارية التي تتكشف امامه حتى يكون هناك فيض دائم من هذه الدراسات تنتظر التمويل والتنفيذ لتأخذ شكل شركات مساهمة تعمل في كل القطاعات الاقتصادية - حيث يتميز البنك بتوافر خبرات متنوعة في كافة المجالات ، سواء في المجال النظرى او العملى ، وقدرته على التعاقد مع المكاتب المتخصصة لاستكمال حلقات الدراسة ووضعها في صورتها النهائية .

٢- الاعلان عن الفرص الاستثمارية وتسويقها للمستثمرين بهدف تشجيع المستثمرين من الأفراد والشركات والمؤسسات على وضعها موضع التنفيذ ، ويمكن تحقيق ذلك بعدة وسائل اهمها طباعة ونشر هذه الفرص مقرونة بالمعلومات الملائمة عن حدود هذه الفرص ومواقعها والمردود المتوقع منها والخدمات التي يمكن ان يقدمها البنك للمستثمرين فى هذه الفرص ، ومدى امكانية الاشتراك مع المستثمرين لتنفيذها .

#### ثانيا : القيام بعمليات الصيرفة الاستثمارية :

##### Investment Banking

تتمثل عمليات الصيرفة الاستثمارية فى امور ثلاثة هى الاسناد والتوزيع وتقديم

الاستشارات حول الاصدارات الجديدة (١) .

- 
- 1 - Benston, George, J., The Separation of Commercial and Investment Banking : The Glass - Steagall Act Revisited and Reconsidered., New York, Oxford University Press, London, Macmillan, 1990, P.P. 30-39.

١- الاسناد ( underwriting ) وتتمثل عملية الاسناد فى ان يقوم البنك بشراء الاوراق المالية ( الاسهم ) المصدرة حديثا من احدى الشركات واعادة بيعها لحسابه ويتحمل مخاطره احتمال انخفاض اسعار هذه الاوراق خلال فترة التصرف فيها ، فهو ان يقدم خدمة كبرى للشركة وهى حصولها على المال المطلوب فورا ويتحمل بدلا منها مخاطر التسويق فى السوق المالية ، مقابل الحصول على عمولات يتم الاتفاق عليها مسبقا .

٢- التوزيع او التسويق ( Distribution or Marketing ) وتتمثل عملية التسويق فى ان يقتصر دور البنك على تصريف الاوراق المالية لصالح وحساب الشركات المصدرة لها ، اى بدون تحمل مخاطره مسكها لحسابه ، ويستطيع البنك القيام بهذا الدور بكفاءة نظرا لما لديه من خبراء واجهزة متخصصه وعلاقات متعدده مع السماسرة والشركات المالية الوسيطة ، الأمر الذى يؤدى الى سرعة اتمام عملية التسويق وانخفاض تكاليفها ، ويحصل البنك مقابل ذلك على عموله تسمى عموله التوزيع ولاشك انها اقل كثيرا من عمولته فى حالة قيامه بعملية الاسناد نظرا لعدم تحمله المخاطرة .

٣- تقديم الاستشارة حول الاصدارات الجديدة ( New issues Advise ) وتتمثل هذه العملية فى قيام البنك بتقديم النصيح والمشورة للشركات المختلفة سواء عند تأسيسها او عند زيادة حجم اصداراتها ، حول نوع وتشكيلة الاوراق المالية المرغوبة ، بما يحقق لها سرعة التصرف فى هذه الاصدارات وانخفاض تكاليف التسوين ويستطيع البنك الشامل القيام بهذا الدور بكفاءة نظرا لخبرته وعلمه باحوال السوق وتطورات حركة الاوراق المالية به .

ومع تعدد البنوك الشاملة فى سوق المال وتعاونها فى عمليات الاسناد والتسويق قد يتمكن أحد هذه البنوك من القيام بدور قائد ادارة ( مدير ) الاصدارية ( Issue Manager ) الامر الذى يؤدى الى ظهور وحدات فرعية من الموزعين الجدد تساعد على سرعة وصول الاوراق المالية الى المستثمر النهائى (١) .

(١) - د. سلوى العنترى ، النشاط المصرفى واعادة هيكله الاقتصاد المصرى ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ابريل ١٩٩٤ ، ص ٢٠ - ٢١ .

### ثالثا : الاستثمار فى الأوراق المالية بأنواعها المختلفة وتقديم خدمات الأمانة ( الترسى ) :

يلعب البنك الشامل دورا هاما فى استثمار الأوراق المالية فى عدة مجالات تتمثل فيما يلى :

١- المساهمة فى الشركات التى يؤسسها ، حيث يستطيع البنك الشامل بعد اجراء دراسات الجدوى والعمل على اختيار أفضل المشروعات واجدها ان يقوم بشراء جزء من اسهم هذه الشركات ، وهنا يأخذ المشروع شكل الشركة المساهمة اما فى القطاع الخاص بالكامل او شركة مختلطة . وتتفاوت نسب المساهمة التى يدخل بها البنك تبعا لحجم الاستثمار المطلوب ، والقطاع الذى تعمل فيه الشركة ومدى كون نشاطها جديدا او معروفا واستعداد الجهات الاخرى لتمويلها .

- ويستطيع البنك بعد فترة من مساهمته فى هذه الشركة ان يخفض مساهمته بهدف تحقيق التنوع فى محفظته . ولذا يفضل عند مساهمة الدولة فى مثل هذه الشركات الا يكون لها نصيب يمكنها من السيطرة على قرارات مجلس الادارة ، حتى تحتفظ الشركة بحريتها .

- كما يمكن للبنك الشامل تأسيس شركات رأس المال المغامر ( Venture Capitil Companies ) التى تقدم رأس المال اللازم للبدء بالمشروعات وامدادها بالقروض مع ربط المردود منها بالارباح المتحققه فى اطار السيطرة الجزئية عليها ، وعلى الرغم من المخاطره الاعلى فى هذه الشركات فان هناك مردودا أعلى منها . وغالبا مايقدم هذا التمويل المتنوع للمشروعات الصغيرة التى يتوقع ان تنمو وتزدهر مستقبلا بسبب ماتملكه من امكانيات (١) .

---

1- Rich George,W. Christian, The Future of Universal Banking, Cato Journal, Vol. 13, ISS : 2, Fall 1993, P. 290 - 295.



٢- دعم التحويل للشركات المساهمة ، حيث كثيرا ما تتحول بعض شركات الاشخاص الى شركات اموال ، ويوجه خاص الى شركات مساهمة التي تعتبر اهم عناصر قيام الاسواق المالية نظرا لما تطرحه من اسهم للاكتتاب العام او الخاص في تلك الاسواق ، ويمكن للبنك الشامل ان يقوم بدور هام في هذا المجال ، من حيث تقديم النصح والارشاد حول مدى جدوى تحويل طبيعة الملكية والقيام بعملية الاسناد او تسويق الاوراق المالية للمستثمرين ، اوشراء جزء من الاسهم والسندات التي تصدرها الشركات ، وهناك من السندات ماهو قابل للتحويل الى اسهم بعد صدور مدة من الوقت ( Bonds Convertible ) حيث تصدر السندات في البداية اما لانه من الصعب اصدار الاسهم لتمويل التوسعات او لأن السوق يرغب في شراء السندات اكثر من الاسهم . وهو بذلك يقدم خدمة كبيرة للسوق المالية تتمثل في نشر ملكية الاسهم بين عدد اكبر من المساهمين .

٣- دعم برامج تخصيص القطاع العام ( Privatization ) ، فمع انتشار ظاهرة عالمية وهي تخصيص القطاع العام وتحويل العديد من وحداته الى القطاع الخاص ، يلعب البنك الشامل دورا هاما في دعم هذه البرامج كليا او جزئيا من خلال صيغها المتنوعة ويتمثل هذا الدور في اعداد دراسات الجدوى لتحويل مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص ، وكذلك تقييم موجودات هذه المؤسسات ، بحيث يمكنه تحديد عدد وقيمة الاسهم التي تصدرها في اطار هذه العملية ، كما يمكن للبنك الشامل تقديم خدمات تمويله تتمثل في شراء البعض من هذه الاسهم وادخالها في محافظ استثماراتها وقرضها ، ويكون البنك بالخيار بين الامسك بهذه الاسهم او بيعها تدريجيا وبما يتوافق مع سياسته الاستثمارية وتنوع محفظته المالية (١)

---

١ ( د. عدنان الهندي ، القطاع المصرفي العربي في مواجهة متطلبات التخصيصية وتطوير اسواق رأس المال ، المصارف العربية ، العدد ١٥١ ، المجلد الثالث عشر ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٧ .

#### ٤- اقامة صناديق الاستثمار المشترك ( Mutual Investment Funds ) ( ١ )

حيث يمكن للبنك الشامل التعامل فى الاوراق المالية من خلال صناديق الاستثمار التى تعتبر اداة استثمارية تلائم فئة معينة من المستثمرين ممن لايملكون الخبرة والقدرة على ادارة استثماراتهم بصورة مباشرة - كما يتحدد اهداف صناديق الاستثمار وفقا لرغبات افراد المجتمع ، فهناك صناديق تهدف الى توزيع عائد بصورة منتظمة بواقع مرة او مرتين فى العام ( صناديق دخل ) ، وهناك صناديق تهدف الى اعادة تدوير هذا الدخل (صناديق نمو ) ، وهناك صناديق تحقق الهدفين معا الدخل والنمو ، وتستثمر صناديق الاستثمار مواردها فى مجالات الادوات النقدية مثل اذونات الخزانه والسندات ذات معدلات الفائدة العائمة والاوراق التجارية والودائع المصرفية وشهادات الابداع وغيرها . وكذلك فى مجالات الادوات المالية ، مثل الاسهم والسندات على اختلاف انواعها واحجامها ولاشك ان البنوك الشاملة تتمتع بخبرة كافية تمكنها من منافسة المؤسسات المالية العالمية فى حقل ادارة صناديق الاستثمار فى الاسواق المالية العامة .

وتشير الاحصاءات ( ٢ ) الى تزايد اقبال المستثمرين على توظيف اموالهم فى الاسهم والسندات من خلال الصناديق الاستثمارية نظرا لتراجع معدلات الفائدة على الودائع المصرفية المقومة بالدولا .

كما يمكن ان تمتد دور البنوك الشاملة نحو اقامة مايسمى بـ " شركات الاستثمار المؤسسي" والامانة وشركات التأمين ( institutional investors ) ، خاصتا وان هذه المؤسسات لها القدرة على كسب ثقة المستثمرين ، وتطوير بنية الاسواق المالية .

(١) د خالد سعد زغلول ، صناديق الاستثمار وتنمية الاقتصاد المصرى فى ظل الليات السوق ، مجلة الحقوق ، جامعة المنوفية ، العدد التاسع ، يناير ١٩٩٥ ، ص ١٧ .  
انظر أيضا د. منير ابراهيم همدى ، ادوات الاستثمار فى اسواق رأس المال ، المعهد العربى للدراسات المصرفية ، ١٩٩٣ ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) "The World Bank", "World Tables 1993", Washington D.C., 1993

٥ - التعامل في الأدوات المالية الإسلامية ، نظرا لعدم ملائمة السندات القائمة على الفائدة أو الربا لصيغ التمويل الإسلامي ، فإنه يمكن الاستعاض عنها بسندات القراض التي قوامها طرح السندات بدون الفائدة ، وذلك من خلال الحصول على نصف ماتحققه الشركات من الأرباح الصافية ، وهكذا تتحول الفائدة الثابتة إلى حصه في الأرباح مع الحفاظ على طبيعة المديونية والجل المحدد لها (١) .

- يمكن للبنوك الشاملة خوض هذه التجربة من خلال تأسيس مؤسسات مصرفية ومالية إسلامية أو من خلال المشاركة في تأسيس هذه المصارف ، أو من خلال التعامل في الأدوات والأوراق المالية الاستثمارية التي تطرحها المؤسسات المصرفية الإسلامية ، لتحقيق رغبات العملاء الذين قد يكلفوها بالتعامل في هذا النوع من الأدوات لحسابهم .

#### ٦- تقديم خدمات الأمانة ( الترسـت ) Trust

يمكن للبنوك الشاملة ان تعمل على تكوين المحافظ الاستثمارية للغير وتقوم على إدارتها نظرا لخبراتها المتعددة في هذا المجال وقدرتها على تشخيص أهداف المحفظة الاستثمارية التي يريدونها المستثمرون على حسابهم ومخاطرهم .

ويساعد البنوك على القيام بهذا الدور ، اتجاه غالبية التشريعات المصرفية نحو ضرورة عزل المحافظ الاستثمارية التي يمتلكها البنك عن تلك الأوراق المالية التي يشتريها لمصالح الغير ضمن حساب الأمانة أو الترسـت .

بالإضافة إلى تنوع العمليات أو الأشخاص الذين يرغبون في حسابات الترسـت أو الأمانة من حاملي الأموال وغير خبراء في استثمارها ، مثال ذلك أموال المنظمات الخيرية وصناديق ادخار العاملين في الشركات وأموال التراكات ، وغير ذلك من الأشخاص (٢)

١ - د. خالد أمين عبدالله ، المصارف الإسلامية ومدى انطباق مفهوم المصارف الشاملة عليها ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٢٤ - ٣٦ .

٢- د. خليل محمد حسن الشماع ، دور المصرف الشامل في تطوير السوق المالية ، مرجع سابق ص ٢٧ انظر أيضا د. منير إبراهيم هندی ، معوقات نجاح البنك الشامل في المنطقة العربية ، المصارف العربية العدد ١٦٣ ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ٢٧ .

## رابعاً : تقديم القروض في صور مختلفة تلتم كل القطاعات :

يمكن للبنك الشامل تقديم القروض المصرفية في صور مختلفة ، بما ينعكس اثره على تطوير السوق المالية وتدعيم القدرات الانتاجية للشركات وتمثل هذه الصور فيما يلي :

١- تقديم القروض المصرفية للوسطاء والمتعاملين في السوق (Dealers and Brokers) ، ويمكن للبنوك الشاملة ان تلعب دورا هاما لتطوير وتنشيط التداول في الاسواق المالية ، من خلال تقديم القروض للوسطاء والمتعاملين في هذه السوق ، فالسماسرة يتولوا تسويق الاوراق المالية من خلال التوفيق بين الطلبات والعروض من هذه الاوراق مقابل عمولات تستوفى عند تقديم الخدمات ، اما المتعاملون يقوموا بشراء الاوراق المالية لحسابهم الخاص ويحتفظون بها فترة من الزمن وفقا لظروف السوق ويتحملون مخاطرتها ثم يقومون باعادة بيعها بهدف تحقيق الارباح (١)

ولاشك ان كل من السمسار او المتعامل في حاجة الى قروض مصرفية لتمويل هذه الصفقات ، وتتراوح هذه القروض بين قصيرة الاجل في حالة السمسار ولاجال اطول في حالة المتعامل ، لانه في حاجة لفترة زمنية لمراقبة تطورات الاسعار بهدف تحقيق اعلى معدل من الارباح ، وتقدم البنوك هذه القروض بضمان الاوراق المالية .

- كما يمكن للبنوك الشاملة ان تقدم قروض للوسطاء في صورة اخرى تسمى بـ "المتاجرة بالهامش" ( Margin Trading ) ، اي شراء الاوراق المالية من قبل الوسطاء او المتعاملين على الحساب ، ويتوقف هذا النوع من القروض على الشروط التي تضعها البنوك المركزية لمتطلبات الهامش ، التي تعنى مقدار ما تستطيع المصارف اقراضه للعاملين قياسا

---

(١) د. عدنان الهندي ، المصارف الشاملة ودرها في تطوير اسواق المال ودعم جهود التخصيص ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

بالقيمة السوقية للاوراق المالية التي تشتريها ، اى ان هناك هامش امان للقرض الذى تستخدم  
الاوراق المالية المشتراه لضمانته .

ومن خلال هذا الدور للبنوك الشاملة يستطيع المتعاملون شراء الاوراق المالية بمبالغ  
كبيرة تفوق مالىديهم ودون حاجة الى تمويل خارجى (١) .

٢- تسنيد او توريق القروض المصرفية (٢) Securitization  
تعتبر عملية تسنيد او توريق القروض المصرفية من ابرز التطورات المالية المعاصرة

(١) انظر فى ذلك :

- Berger, Allen N., Diana Hancock, and David B. Humphrey : " Bank Efficiency Derived from the Profit Function", Journal of Banking and Finance", Vol. 17, April 1993, P. 371 - 388.

(٢) ترجع فكرة التوريق ، فى شكلها الاولى الى عام ١٩٨٢ اثر اندلاع ازمة المديونية الخارجية العالمية فى معظم دول العالم الثالث ، وتنادى وتجمع العالم لحل هذه المشكلة ذات الآثار السلبية على الاقتصاد العالمى . فكانت خطة برادى التى قدمت ضمن مقترحاتها ، امكانية تحويل الديون الخارجية الى سندات . ومع التطورات المتلاحقة التى أثرت فى اسواق التمويل الدولى منذ ذلك الحين ، لاسيما تفكك عملية الوساطة المالية ( Disintermediation ) وتساعد اهمية فقرات وينود خارج الميزانية العمومية ( Off - Balance Sheet items ) وتسارع وتائر تخصيص القطاع العام ( Privatization ) اخذت تنتشر وتتسع صناعة التوريق والمتمثلة بتشكيلات من القروض والذمم المدينة التى تحولت لتصبح اوراقا مالية تتداول فى اسواق المال بعد تخلى المفرضين الاصليين عن حقوقهم المالية ، جزئيا او كليا ، لصالح مستثمرين ووسطاء ماليين .

انظر فى ذلك ، د. عدنان الهندي ، التوريق دعامة التمويل المصرفى العربى الحديث ، المصارف العربية ، العدد ١٦٦ ، المجلد الرابع عشر اكتوبر ١٩٩٤ ، ص ٧ ، ٨ .  
انظر ايضا د. عدنان الهندي ، التوريق وجدواه للعمل المصرفى والمالى العربى ، المصارف العربية ، العدد ١٧٠ ، المجلد الخامس عشر ، فبراير ١٩٩٥ ، ص ٥

ويقصد بها تحويل القروض المصرفية من كونها مباشرة ( من البنك الى العميل الذى غالباً ما يكون شركة ) الى اوراق مديونية متنوعة وعلى رأسها السندات . ويعنى ذلك ان العميل يذهب للسوق المالية بدون الحاجة الى وساطة المصرف ، وهذا لايعنى الاستغناء عن نشاط البنوك ، بل يظل البنك الشامل فى تقديم خدماته المتنوعة مثل تقديم الاستشارة فى عمليات التسديد للشركات التى ترغب فى طرح اوراقها المالية فى الاسواق ، الأمر الذى يودى الى تنشيط سوق المال ، وان انعكس سلبياً على حجم قروض البنوك الشاملة .

- ويمكن للبنوك الشاملة زيادة حجم اقراضها من خارج ميزانياتها العمومية ، من خلال توريق او تسديد جزء هام من تمويلاتها للحكومات والمؤسسات الخاصة والعامة ، والظروف مواتية امام البنوك الشاملة للقيام بهذا الدور ، نظرا لاتجاه اغلب دول العالم نحو تنفيذ برامج تخصيص وحدات القطاع العام ، فقد ظهر فى العديد من الدول سوق الاقتراض الحكومى من خلال اوراق الدين العام ، مثل ادونات الخزانة ، الأمر الذى يجعل هذا الدور يتلاءم مع المتغيرات العالمية والاقليمية لكافة الدول .

### ٣- دعم صناديق التنمية وترويج سنداتها Development Funds

يمكن للبنوك الشاملة أن تقدم مساعدات جلية لصناديق التنمية العالمية (١) فمن الملاحظ ان هذه المؤسسات المتخصصة بالتمويل الميسر تملك قاعدة رأسمالية كبيرة ، وتسمح قوانينها الخاصة بأن تقترض من الاسواق ما يوازى ضعف رأسمالها . وهذا الواقع يمكن تلك المؤسسات من اصدار سندات دين خاصة بها ، وبالنسبة للصناديق العربية لم تقترض حتى الان على شكل سندات متوسطة وطويلة الاجل ، ومن المتوقع خلال السنوات القليلة القادمة ان تلجأ الى الاقتراض فى صورة اصدار سندات ، ويمكن للبنوك الشاملة

---

(١) هناك العديد من صناديق التنمية العالمية من اهمها على المستوى العربى ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى وصندوق النقد العربى ، الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية ، صندوق ابوظبى للتنمية الاقتصادية وغيرها .

العربية ان تروج لهذه السندات على المستثمرين سواء داخل الاقطار العربية او  
الدول الاخرى (١) .

٤- انشاء مؤسسات دولية النشاط للوساطة المالية :

يمكن للبنوك الشاملة فى مجال الاوراق المالية ان تقوم بانشاء مؤسسات دولية النشاط  
للساطة المالية تأخذ شكل شركة مساهمة عامة ، وتفتح المساهمة فيها على قدم المساواة  
للمواطنين والعرب والاجانب ، وتتوزع فروعها فى عواصم الدول ، مع تمتعها بصفة  
المواطنة الاقتصادية ، على ان يقتصر نشاطها على اعمال الوساطة فى الاوراق المالية  
للشركات المشتركة .

ولاشك ان مثل هذه المؤسسات اذا توافرت لها الامكانيات اللازمة والظروف المواتية  
يمكن ان تؤدي دورا رائدا وهاما فى العديد من المجالات الهامة وخاصة المشروعات العربية  
المشركة .

---

(١) جدير بالذكر فى هذا الصدد ان اكبر اثني عشر صندوقا وبنكا عالميا والعاملين فى مجالات التنمية فى  
محاورها المختلفة وهى تعرف عالميا " بالبنوك والصناديق المتعددة الجنسيات .  
(Multinational Financial institutions)

تعتبر من اكثر المؤسسات المقترضة فى الاسواق المالية العالمية ، حيث تقترض نحو ٤٠ مليار  
دولار سنويا ، حيث بلغت قيمة اصداراتها من الاوراق المالية ( اسهم وسندات وغيرها) فى تلك الاسواق  
قراءة ٢٠٠ مليار دولار .  
انظر فى ذلك :

"The World Bank", World Tables 1993, Washington D.C., 1993.

## خامسنا : القيام بعمليات التمويل التاجيري (Financial Leasing) (١)

يمكن للبنوك الشاملة أن تمارس عمليات التمويل التاجيري ، وتتمثل هذه العملية في ايسر صورها في قيام البنك بشراء المعدات الرأسمالية ذات التقنية العالمية للمشروعات التي لا تستطيع تحمل نفقاتها على ان تؤجر اليها بعقد طويل الاجل ، يغطي تكاليف الشراء او نسبة كبيرة منها ، ولا يتحمل المؤجر أية تكاليف ، ويشترط في هذه العملية ان يبرم المستأجر عقدا للصيانة مع الشركة موردة المعدات لضمان استمرار كفاءتها وصلاحيها طوال مدة استخدامها . وفي نهاية مدة العقد يكون للمشروع المستأجر الخيار بتملك الآلات والتجهيزات مقابل ثمن يقارب قيمتها المتبقية بعد الإستهلاك الذي لحق بها بعد تنفيذ المشروع ، أى بثمان ينخفض بصورة عامة عن قيمتها التجارية في نهاية العقد - كما له الحق في إعادة الآلات والتجهيزات المستأجرة دونما تحفظ ، أو إعادة استئجارها لفترة جديدة بأقساط مخفضة . (٢)

وبذلك توفر خدمات التمويل التاجيري للمشروعات الصناعية والتجارية امكانية تكميل تجهيزاتها من الآلات ومعدات واصول رأسمالية لازمة لبدء عمليات الانتاج بدون تجميد رأس مالها .

---

(١) د. هاني محمد دويدار ، النظام القانوني للتأجير التمويلي، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ١٩٩٤ ، ص ١٥-١٦ .

انظر أيضا : محمود محمد فهمي ، التأجير التمويلي كوسيلة من وسائل التمويل ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٨٤ ص ١٨١ ، وما بعدها .

(٢) د. الياس نصيف ، عقد اليزنخ ( Leasing ) او الدين التاجيري ( Credit - Bail ) وتدخلي المصارف في تنفيذه ، المصارف العربية ، بيروت ، العدد ١٧٢ ، المجلد الخامس عشر ، ابريل ١٩٩٥ ، ص ٥٩ ، ٦٣ .



فلم يعد شراء الاصل هو الاسلوب الوحيد للاستفادة منه ، بل اصبح الاستثمار بديلا له ، بل واصبح الاستثمار ايضا بديلا شرعيا للاقتراض بهدف شراء الاصل ، وفي الولايات المتحدة الامريكية توجد صناعة خاصة لهذه الخدمة هي صناعة التأجير ( Leasing industry ) توجه كل أصل يمكن ان يخطر على البال سواء عقار او منقول ، وقد عرفت البنوك الامريكية في مجال التأجير ما يسمى بالبيع واعادة التأجير ( sale and Lease Back ) وتتمثل هذه العملية في قيام المنشأة ببيع اصل تملكه الى البنك ، على ان يقوم البنك بإعادة تأجير الاصل مرة اخرى الى المنشأة للانتفاع به . وتحرص البنوك ان تكون متحصلات الاجار اضافة الى القيمة المتبقية من الاصل ( Salvage Value ) كافية لتغطية تكلفة الشراء ، اضافة الى تحقيق عائد مناسب (١) .

وتحقق هذه العملية الفائدة لكل من المنشأة والبنك ، بالنسبة للمنشأة فانها تحصل على قيمة الاصل المباع ويمكنها استخدامه في نشاط اخر ، كما تتمتع بوفورات ضريبية ما كانت تتاح لها لو انها ظلت مالكة للاصل (٢) .

وبالنسبة للبنك الشامل يحقق فائدة من نشاط التأجير يتمثل في حصوله على عائد يكاد يكون مضمونا ، في الوقت الذي ينطوي فيه التأجير على تدفقات نقدية اسرع من التدفقات للقرض المضمون ، وهو ما يعنى تأثيرا ايجابيا على السيولة ، يضاف الى ذلك انه اذا كان من

---

(١) د . منير ابراهيم هندی ، مقومات نجاح البنك الشامل ومستقبله في المنطقة العربية ، اتحاد المصارف العربية ، العدد ١٦٣ ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ٣٦ .

(٢) يمكن توضيح ذلك لو افترضنا ان الاصل المباع اعيد تأجيره هو قطعة ارض عليها بناء فان ايجار الارض والبناء يعد من المصروفات التي تخصم من الإيرادات لغرض حساب الضريبة اما لو ظلت قطعة الارض والبناء مملوكة للمنشأة ، فلن يدخل في جانب المصروفات سوى قسط اهلاك المبنى ، اما الاراضي فليست من الاصول المستهلكة ومعنى هذا ان في ظل التأجير تبدو المنشأة وكأنها استهلكت قيمة الارض على عدد من السنوات .

انظر في ذلك د . منير ابراهيم هندی ، مقومات نجاح البنك الشامل ومستقبله في المنطقة العربية مرجع سابق ص ٣٦ .

حق البنك استرداد الاصل على الفور - وهو مالايتاح للقرض المضمون اضافة الى حقه في المشاركة في اموال التصفية لتغطية الخسائر ، فإن التأجير يقلل فرصة تعرض البنك للخسائر مقارنة بالفروض الاخرى .

كما أن التأجير التمويلي يمكن ان يكون احدى وسائل الخصخصة فإذا كان هناك مشروع لايجد اقبالا من المشترين فيمكن تأجيره لصاحب خبره ، ليسدد ايجاره من التشغيل ويمكن تملكه له بعد ذلك .

ونظرا لان الاستتجار اصبح بديلا شرعيا للاقتراض الذي هو اداه اساسية لاستثمار الموارد ، فإن دخول البنك الشامل في هذا النشاط يعد من الضروريات ، لتعويض نقص طلبات الاقتراض في ظل منافسة محتملة من الشركات المتخصصة في التأجير .

الأمر الذي يستلزم ضرورة الاسراع بتوفير الاطار التشريعي المنظم لهذا النشاط وذلك بهدف تطوير الفن الانتاجي وتنشيط حركة الانتاج والتبادل (١)

---

(١) لقد وافق مجلس الشعب مؤخرا على مشروع قانون التأجير التمويلي ، انظر الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢ مكرر في ٢ يونيو ١٩٩٥ .

## المبحث الثاني

### اندماج البنوك وسيلة لتحقيق مفهوم البنك الشامل

يعتبر الدمج المصرفي (١) احد الوسائل الهامة لتحقيق مفهوم البنك الشامل وتكوين كيانات مصرفية عملاقة ، لذا يكتسب الدمج المصرفي اهمية متزايدة وخاصة وان العالم يتجه الان الى عصر التكتلات الاقتصادية الكبيرة ، ففي الوقت الذي تتكامل فيه التكتلات العالمية ، وتتشابك فيه المصالح وتتلاشى الحواجز والقيود في وجه اسواق موسعه ، كان لا بد من خلق مؤسسات عملاقة توأكب المرحله في سوق مصرفيه عالميه شبه موحدة (٢) .

ويهدف الدمج المصرفي الى خلق وحدات اقوى واقدر على المنافسة وزيادة الارباح دون الخروج على مبادئ العمل المصرفي السليم ، فلاشك ان العمل المصرفي يحكمه معايير غاية في الدقة وفي غاية الحساسية ، فالجهاز المصرفي ليس كالشركات او المساحل

(١) يعرف الدمج بأنه انضمام عدة مؤسسات بعضها الي بعض انضماما تفقد فيه كل واحدة منها استقلالها وتحل محله شركة واحدة ، وتعنى كلمة دمج ( Merger / Fusion ) في الاعمال التجارية ، ضم شركتين أو أكثر لإنشاء شركة واحدة .

انظر في ذلك : د. هشام البساط ، نظريات الدمج المصرفي ، اتحاد المصارف العربية ١٩٩٢ ، ص ٧٢ .  
(٢) تعتبر اتفاقية الجات ونشأة منظمة التجارة العالمية اهم تحديات القرن العشرين والقرن الحادى والعشرين على الاطلاق نظرا لما تحدثه من اثار هامة في هذا الصدد تتمثل في تلاشى الحواجز والقيود بين الدول الاعضاء في العديد من المجالات منها النشاط المصرفي ، مما يؤدي الى شدة المنافسة المصرفية ، ولن يستطيع الصمود امام هذا الزحف الشرس سوق الكيانات العملاقة في كافة المجالات ، ولذا لايعتبر الدمج المصرفي غاية في حد ذاته ، بل وسيلة من وسائل تحقيق مفهوم البنك الشامل وتكوين كيانات عملاقة يكون لها القدرة على المنافسة في هذا الحقل الجديد .

انظر في ذلك د. خالد سعد زغلول ، الجات والطريق الى منظمة التجارة العالمية واثرها على اقتصاديات الدول العربية ، مجلة الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، القاهرة ، / مايو ١٩٩٤ ، ص ٦ ، ٧ .

التجارية حيث يمكن الاحتكام لقاعدة المنافسة في سوق حرة تقضى على المؤسسات غير القادرة ، بل المصارف تعمل اساسا بودائع الغير، والخصوصية التي تتميز بها ، هي في تعاملها بالنقد ، واية هزة يتعرض لها القطاع المصرفي تضر شريحة عريضة من المودعين والمساهمين معا ، وهم مواطنون ، فضلا عن التأثير السلبي الذي تتركه على الاوضاع الاجتماعية والاسواق الاقتصادية والمالية في البلاد .

• واذ كان الدمج المصرفي وسيلة من وسائل تحقيق مفهوم البنك الشامل ، فإنه يحقق مزايا هذا البنك أهمها تحقيق وفورات الحجم الكبير ، تحقيق التوسع والنمو بتكلفة أقل ، ويمكن من تفادي المصاعب المالية او التصفية (١)

بصفة عامة يجب ان يتم الدمج بين مصارف من نوع ونشاط واحد ، اي مصارف تجارية او مصارف متخصصة ، وهذا مايسمى بالدمج الافقى ( Horizontal ) وذلك نظرا لاختلاف طبيعة العمل بين المصارف المتخصصة والمصارف التجارية (٢) .

• وقد يتم الدمج بين مؤسسات مالية تعمل في مجالات مترابطة Congeneric ، مثال المصارف وشركات التأمين ، اذا سمحت بذلك قوانين الدول التي تعمل فيه .

• وقد يتم الدمج عاموديا ( Vertical ) بين مصارف صغيرة في المناطق ومصرف رئيسي في المدن الكبرى او العاصمة ، بحيث تصبح هذه المصارف الصغيرة وفروعها امتدادا للمصرف الكبير ، وقد يكون الدمج تكتلا من المصارف المجمعـة Conglomerate في احدى المناطق وهناك انواع مختلفة للدمج تتمثل فيما يلي :

- ١) انظر رفعت صدقي النمر ، الدمج المصرفي وتحديات المرحلة ، المصارف العربية ، العدد ١٤٨ ، المجلد الثالث عشر ابريل ١٩٩٣ ، ص ٥١ ، ٥٠ .
- ٢) يرجع اختلاف طبيعة العمل بين المصارف المتخصصة والمصارف التجارية نظرا لاعفاء المصارف المتخصصة من نسبه الاحتياطي الالزامي ، والسماح لها بتوظيف سند اعلى من مجموع مواردها في حصص مشاركة ومساهمات ، بينما يمنع على المصارف التجارية المساهمة بأى شكل في مؤسسات صناعية او تجارية او زراعية .

انظر في ذلك د. هاشم البساط ، نظريات الدمج المصرفي ، مرجع سابق ص ٨١ .

١- الدمج الطوعي : وهو الذى يعرف بالدمج الودى Friendly Merger الذى يتم بموافقة ادارة كل من المصرفين الدامج والمدموج . وفى هذه الحالة يقوم المصرف الدامج بتقديم عرض لشراء المصرف المدموج ومن ثم تقوم ادارة كل من المصرفين بتقديم كتاب الى مساهمى مصرفهم ، توصى فيه بالموافقة على عملية الدمج ، وفى حالة الموافقة ، يقوم المصرف الدامج بشراء أسهم المصرف المدموج ويدفع قيمة الاسهم ، اما نقدا او على شكل اسهم لديه (١) .

٢- الدمج العدائى Hostile Takeover ، وهو الدمج الذى تعارضه ادارة المصرف المدموج ، نظرا لتدنى قيمة السعر المعروض ، او للمحافظة على استقلالية مصرفهم ، عندئذ يعتمد المصرف الدامج الى تقديم عرض ( Tender offer ) الى مساهمى المصرف المدموج مباشرة دون موافقة ادارتهم ، حيث يطلب منهم بيع اسهمهم لقاء سعر معين او يقوم بجمع هذه الاسهم وشرائها عن طريق البورصة (٢) .

٣- الدمج القسرى : وهو الدمج الذى قد تلجأ اليه السلطات النقدية فى اخر المطاف لتتقية الجهاز المصرفى من المصارف المتعثرة ، او التى تكون على وشك الافلاس والتصفية وغالبا ما يتم ذلك عن طريق قانون يشجع المصارف على الاندماج لقاء اعفاءات ضريبية مشجعه او عن طريق مد المصرف الدامج بالفروض لقاء تعهده بتحمل كافة التزامات المصرف المدموج (٣) .

نخلص من هذا بأن الدمج المصرفى ليس غاية فى حد ذاته ، بل وسيلة من وسائل تحقيق مفهوم البنك الشامل بهدف علاج مشاكل عديدة تعترض العمل المصرفى ، وايضا لمواكبة التغيرات العالمية والاقليمية التى يشهدها العالم الان .

Richard C. Handbook For Banking Strategy , Aspinwall 1985 , p. 527 (١)

(٢) د. هشام البساط ، نظريات الدمج المصرفى ، مرجع سابق ، ص ٨١ ، ٨٢ .

(٣) د. عبدالله الملكى ، الواقع المصرفى العربى والدمج المصرفى ، اتحاد المصارف العربية ١٩٩٢ ص ٥٥ .

د. صلاح الدين الدباغ ، الجوانب القانونية لعمليات الدمج المصرفى ، اتحاد المصارف العربية ١٩٩٢ ص ١٥٩ ، ١٦٢ .

انظر ايضا احمد عبدالفتاح ، استقرار نتائج الدمج المصرفى ومستقبل الدمج المصرفى اتحاد المصارف العربية ١٩٩٢ ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

### الفصل الثالث

#### الواقع الاقتصادي المصري

#### ومدى ملائمة البنك الشامل له

#### تمهيد وتقسيم :

يشهد الاقتصاد المصري العديد من المتغيرات المتلاحقة سواء على المستوى العالمي او المستوى الاقليمي ، ذات التأثير العميق على كافة القطاعات والمؤسسات فى الدولة الامر الذى دعى الدولة الى مواكبة هذه التطورات لرفع كفاءة اداء الوحدات الاقتصادية وتحقيق التوزيع والاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، ويستلزم ذلك ضرورة تطوير اداء الجهاز المصرفى لمساندة عمليات التحول الاقتصادى باعتبار ان البنين المصرفى ووظائفه فى اى دولة ما هو الا وليد التطور التاريخى لحاضرها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بالاضافة الى التطورات الخارجية المحيطة .

وسوف نقسم دراستنا لهذا الفصل الى مباحث ثلاثة على النحو التالى :

المبحث الأول : الاقتصاد المصري واهم المتغيرات العالمية والمحلية .

المبحث الثانى : نحو نظام مصرفى شامل لمواكبة المتغيرات العالمية والمحلية وتحقيق التنمية الشاملة .

المبحث الثالث : التوصيات والمقترحات .

## المبحث الأول

### الاقتصاد المصرى واهم المتغيرات العالمية والمحلية

هناك العديد من المتغيرات العالمية والمحلية التى يواجهها الاقتصاد المصرى ، وسوف نتعرض لاهم هذه المتغيرات للوصول الى مدى ملائمة البنك الشامل لها :

#### أولا : الاقتصاد المصرى والمتغيرات العالمية :

لقد شهد النصف الثانى من القرن العشرين العديد من المتغيرات العالمية التى امتد آثارها الى اقتصاديات الدول المختلفة ، واهم هذه المتغيرات على الاطلاق هى ترسيخ ظاهرة الاعتماد المتبادل فى الاقتصاد الدولى (١) ويعتبر التقدم التكنولوجى الباهر فى تلك الحقبة من اهم العوامل الكامنه وراء تلك الظاهرة . وقد بلغ التقدم التكنولوجى درجة رفيعة فى عالم المواصلات والاتصالات والمعلومات ، وكان نتيجة ذلك ارتباط العالم بعضه ببعض بشبكة مترامية الاطراف من العلاقات التجارية والمالية والثقافية ، واصبح الكوكب الارضى كما لوكان قرية صغيرة ، ويبدو ذلك بصورة جالیه فى عالمية الاسواق المالية ، ولقد كانت تلك الاسواق فى مرحلة سابقة منفصلة عن بعضها بفعل الحدود الوطنية للبلاد المختلفة ، ولكن هذا تغير تماما فى الوقت الحاضر ، وضحى من الممكن ان نتكلم عن سوق مالية دولية واحدة تضم الاسواق الوطنية المختلفة وترتبط فيما بينها بروابط وثيقة .

ومن المشاهد اليوميہ ان مسألة تحرير الخدمات المالية كانت احدى القضايا البارزه فى جدول اعمال اتفاقية الجات ، فى دورة اورجواى الاخيرة ، حيث افرد لها ملحقا خاصا

---

(١) د. سعيد النجار ، السياسات المالية واسواق المال العربية ، صندوق النقد العربى ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، لم يذكر سنة النشر ، ص ٨ ، ٩ .

بالاتفاقية العامة للخدمات (١) . وقد تضمنت الاتفاقية العديد من البنود التي تهدف الى تحرير تجارة الخدمات المالية والسعى لتطويرها على المستوى العالمي والمستوى الوطنى وذلك من خلال تخفيض او الغاء التأثيرات والتشوهات الضاره التي تحدثها القيودات على تجارة ونتاج الخدمات المالية ، وبما يسمح بحرية اكبر ويسهل عملية دخول الاسواق ، وذلك على اساس ضمان المصالح المشتركة لكافة الدول الاطراف وتوفير توازن شامل فى موازين الحقوق والالتزامات جميعها (٢) .

مما لاشك فيه ان اتفاقية الجات الخاصة بالخدمات المالية سوف يكون لها انعكاسات ايجابية على تجارة الخدمات المالية الدولية ومن ثم على اقتصاديات العديد من دول العالم ، وان كانت معظم المزايا والاستفادة ستحظى بها الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ، ومن المعروف ان مصر انضمت الى هذه الاتفاقية واصبحت عضوا فى المنظمة العالمية للتجارة (W.T.O) (٣)

(١) انظر فى ذلك مسودة المشروع الختامى المتضمن لنتائج جوله اورجواى ، سكرتارية الجات ١٩٩٣ .

2-Broadman, H.G. (GATT The Uruguay Round Accord on International Trade and Investment in Services) World Economy, Vol. 17, No.3, May 1994, P.22.

(٣) لقد انضمت مصر الى اتفاقية الجات سنة ١٩٧٠ .

انظر فى ذلك :

Catt Marrakesh : "The World Trade Organization Uruguay Round, April 1994.



وتتوقف الآثار الايجابية لهذه الاتفاقية على المزايا التي تحصل عليها الدول الاعضاء ، فبالنسبة للدول النامية فقد اقرت الاتفاقية مبدأ التحرير التدريجي لتجارة الخدمات المالية ، وعدم التمييز في المعاملة ، لحل المشكلات التنموية لهذه الدول واحترام اهداف السياسات الوطنية في اتخاذ تدابير ماليتحرقابية ووقائية تهدف الى حماية صناعة الخدمات المالية في تلك الدول التي مازالت في طور التكوين (١) .

وفي المقابل ، فان الاتفاقية قد تعزز بعض الآثار السلبية الخطيرة ، ولاسيما المنافسة التي ستواجهها المؤسسات المالية للدول النامية من قبل التكتلات المالية الدولية وفروع المؤسسات المالية الاجنبية او شركاتها التابعة والعاملة في اسواق الدول النامية (٢) . الى جانب ذلك ، تشهد اسواق التمويل الدولي منذ بداية الثمانينات ثورة حقيقية احدثت تغيرات جذرية في وسائل وادوات انتقال الاموال من الوحدات المالية ذات الفوائض الى الوحدات الباحثة عن التمويل . وقد تحولت هذه الاسواق بفعل هذه التغيرات الدراماتيكية الى حركة متطوره لاتعرف الهدوء ، حتى اضحى من الصعب جدا وسط اجواء الخلق والتجديد المستمرين - وصف اى اداة من الادوات الجديدة بأنها الاحداث او انها اخر ما ابتكرته " الهندسة المالية " ، فكل يوم يحمل معه اداة جديدة ، تسوق وتروج لها مؤسسة مالية اومصرفية جديدة ومن هنا رأينا اسواق المال العالمية تشهد " طفرة " كبيرة في اعداد واحجام المؤسسات المصرفية والمالية التي بدأت بالابتعاد عن التخصص المصرفى القطاعى الضيق وزادت اعمال الصيرفة والوساطة الاستثمارية والمالية . وهكذا بدأت المؤسسات المصرفية بالتحول تدريجيا من التركيز على دور الوساطة النقدية الى دور الوساطة المالية (٣)

- 
- (١) د. مصطفى احمد مصطفى ، الجات من الاتفاقية الى المؤسسة الدوليه متعددة الاطراف ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثانى ، العدد الاول ، يونيو ١٩٩٤ ، ص ١١٠،١٠٩ .
- (٢) د. عبدالفتاح الجبالى ، دورة ارجواى ، والعالم الثالث حسابات المكسب والخسارة ، السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، عدد ١١٨ ، اكتوبر ١٩٩٤ ، ص ١٩٧ ، ١٩٩ .
- (٣) Rich Georg ,W.Christion , The Future of universal Banking , op , cit , p.p. 208 - 212

ولمواكبة هذه التطورات المالية على الساحة العالمية ، اضحى من الضروري بالنسبة للبنوك المصرية الاضطلاع بدور فعال فى الحقل المالى والتأقلم مع متطلبات التحول المتزايد نحو الوساطة المالية ، والاضطلاع بأدوار متعددة فى اسواق رأس المال ، لاسيما ونشاطات الصيرفة الشاملة ، هذا ومن المرتقب ان تؤدى عملية التحرير المالى الى تنمية قدرة المؤسسات المالية العربية بصفة عامة والمؤسسات المصرية بصفة خاصة على الدخول لاسواق التمويل الدولى وتقوية قواعدها الرأسمالية ، خاصة فى ضوء الاتجاه الرسمى على الساحة العربية لتنشيط وتطوير اسواق رأس المال (١) .

#### ثانيا : الاقتصاد المصرى والمتغيرات المحلية :

يشهد الاقتصاد المصرى منذ سنوات قليلة العديد من المتغيرات المحلية اهمها على الاطلاق تطبيق برامج للاصلاح الاقتصادى بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية فى التوازنات الداخلية والخارجية ، وتعزيز دور القطاع الخاص فى الحياة الاقتصادية وتحديد الوظيفة الاقتصادية للدولة وأجهزتها ، بما يكفل تحقيق التنمية المتواصلة .

وحسنا فعلت الحكومة بتركيزها على " تخصيص بعض وحدات القطاع العام بهدف زيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحسين اوضاع المشروعات التى تم تخصيصها بما يضمن توفير السلع والخدمات الملائمة لاحتياجات المواطنين وبأسعار جد تنافسية ، وتوجيه

---

(١) عدنان الهندي ، اتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية فى الميزان ، المصارف العربية ، العدد ١٦٤ ، المجلد الرابع عشر ، اغسطس ١٩٩٤ ، ص ١٠ ، ١١ .

انظر ، ذ . عدنان الهندي ، المصارف العربية وقضية الانتقال من الوساطة النقدية الى الوساطة المالية ، المصارف العربية ، العدد ١٦٠ ، المجلد الرابع عشر ، ابريل ١٩٩٤ ، ص ٥ - ٦ .  
وانظر ايضا :

Rich George, W. Christian, The Future of Universal Banking, Op. Cit., P.P. - 212, 213

معظم الدولة النامية الآن فى خطوات ثابتة نحو التوسع فى عمليات التخصيصية (١) كأداة رئيسية من أدوات السياسه الاقتصادية الاصلاحية .

والتخصيصية ليست بيع القطاع العام الى القطاع الخاص ، ولكنها قد تتخذ عدة صور اخرى منها :

- ١- تأجير بعض الوحدات للقطاع الخاص .
- ٢- بيع بعض الاصول غير المستغلة الاستغلال الامثل للقطاع الخاص .
- ٣- تملك العاملين فى الشركة اسهما فى رأسمال الشركة التى يعملون بها مما يكون دافعا لهم على تحسين الاداء زيادة الانتاجية .

وقرار التخصيص لايعبر عن ابيه ايدولوجية معينة وانما هو قرار استراتيجى فى اطار البرنامج الشامل للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى بما يحقق الصالح العام للبلاد ، ولتنفيذ عملية التخصيصية بنجاح لابد من وضع برنامج تفصيلى لذلك مع مراعاة الابعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية .

(١) ان التخصيصية ليست هدفا فى حد ذاتها ولكنها وسيلة للتعبير الى الاحسن ، وهى تهدف الى توسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص واتاحة مزيد من الفرص امامه للمشاركة فى الاستثمار القومى ، وعلى ذلك فالتخصيصية هى تراوح بين هذه الامكانيات الهائلة المتاحة لدى القطاع العام ، وماهو متاح لدى القطاع الخاص من حرية فى الادارة ، وسرعة فى اتخاذ القرارات وقدرة على المناورة فى الاسواق المحليه والخارجية ، بالاضافة الى حرية الحركة فى توجيه وتوظيف الموارد البشرية .

لمزيد من التفاصيل انظر :

- د . سعيد النجار ، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ١٧ ، ١٨ .
- د . رمزى زكى ، الخصخصة والاصلاح الاقتصادى بمصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد الثامن ، العدد الأول يونيو ١٩٩٤ ، ص ١٩٢ ، ١٩٤ .

انظر ايضا :  
Shirley, Mary M. : "The Experience with Privatization" Finance and Development, Vol. 25, No.3, (September 1988), P.P. 12 - 16.

وكذلك لا بد من تضافر كل الجهود لانجاح هذه العملية واتمامها وفقا للبرنامج المحدد لها ويتطلب ذلك مشاركة كل الاجهزة بما هو متاح لديها من امكانيات .

يعتبر الجهاز المصرفى من اهم الاجهزة التى يمكن ان تلعب دروا رئيسيا فى انجاح عملية التخصيصية ، وقد جاء بمذكرة التفاهم المتبادلة بين صندوق النقد الدولى والحكومة المصرية بالنسبة للمرحلة القادمة من الاصلاح ضرورة خفض اسعار الفائدة على الجنية المصرى وذلك لتحقيق مايلى (١) .

- ١- سحب جزء من المدخرات المصرفية لتوجيهها الى الاستثمار .
- ٢- تهيئة المناخ امام البنوك لتلعب دورا هاما فى الاصلاحات المالية القادمة بعد تخفيف عبء الفوائد المالية على ودائع لا يتم توظيفها على النحو الامثل .

وقد لعب الجهاز المصرفى المصرى دورا بارزا فى تنفيذ سياسات التحرر الاقتصادى خلال المرحلة الاولى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى (٢) ، خاصة وان هذه المرحلة كانت تركز على الاصلاح المالى والاصلاح النقدى ، وكلا الموضوعين يقع عبيهما اساسا على البنوك .

---

(١) على محمد نجم ، دور البنوك فى عملية التخصيصية ، المصارف العربية ، العدد ١٧٧ المجلد الخامس عشر - سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) لقد بدأت الحكومة المصرية برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى عام ١٩٩١ والذى انتهت مرحلته الاولى فى مارس ١٩٩٣ ، وبدأ المرحلة الثانية فى يوليو ١٩٩٣ ولمدة ثلاث سنوات بتدعيم من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

انظر فى ذلك ، د. محمد ناظم حنفى ، الاصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية - لم يذكر دار النشر، ١٩٩٢ ص ٨٩ .

وقد شمل الاصلاح المالى اصدار اذون الخزانة واصلاح عجز الموازنة العامة للدولة والحد من الاقراض بتحديد السقوف الائتمانية كما ان الاصلاح النقدى تركز فى تحرير اسعار الصرف واسعار الفائدة ، فقد تم تحرير اسعار الصرف والغاء تعددها ، بحيث اصبح هناك سعر صرف واحد للجنية المصرى بالنسبة للدولار سواء لتمويل التجارة الخارجية او لاحتساب الرسوم الجمركية او لاستيراد السلع المنظورة وغيرها ، وقد ادى ذلك الى تحقيق استقرار سوق الصرف ، واستقرار سعر صرف الدولار لأول مرة لمدة تجاوزت العامين رغم فوضى اسعار الصرف وتذبذبها فى الاسواق العالمية .

كذلك حدثت زيادة كبيرة فى الاحتياطي النقدى المتوفر لدى البنك المركزى من النقد الاجنبى نتيجة تحرير اسعار الصرف وتحرير اسعار الفائدة وتزامن ذلك مع انخفاض اسعار الفائدة على الدولار الامريكى وبعض العملات الاوربية مما شجع المواطنين على تحويل مدخراتهم الى الجنية المصرى للاستفادة من الفرق الكبير فى اسعار الفائدة ، وقد ساعد تحرير اسعار الفائدة ايضا على خفض معدلات التضخم التى كانت سائدة بالبلاد وذلك نتيجة امتصاص السيولة من السوق وتجميع الاقراض . ولاشك ان البنوك تعتبر شريكا كاملا ان لم يكن الشريك الاساسى - فى تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الاصلاح الاقتصادى ، فتوسع برنامج الخصخصة وزيادة ملكية القطاع الخاص - خاصة بعد صدور قانون قطاع الاعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ يستلزم وجود سوق مال نشطه ويتوقف نجاحه على حد بعيد على مدى ماتوفره البنوك من دعم خلال فترة التحول المقبله ، الا ان مفهوم البنك القادر على تلبية كل هذه المتطلبات ليس بمفهوم البنك التجارى التقليدى ، وانما مفهوم البنك الشامل الذى يجمع بين اعمال البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال والقيام بوظائف غير تقليدية مثل عقود المستقبلات والخيارات . . . الخ (١) . التى سبق ذكرها فى الفصل الخاص بوظائف البنوك الشاملة .

(١) محمد على نجم ، دور البنوك فى عملية التخصيصية ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

## المبحث الثاني

### نحو نظام مصرفي شامل لمواكبة المتغيرات العالمية والمحلية

#### وتحقيق التنمية الشاملة

في ضوء العرض السريع لاهم المتغيرات العالمية والمحلية التي يعاصرها الاقتصاد المصري ، يتضح اهمية وجود نظام مصرفي قوى شامل يضطلع بالعديد من الوظائف التي تواكب هذه المتغيرات ، فمن الحقائق الاقتصادية المتعارف عليها ان للقطاع المالي دورا هاما في اى نظام اقتصادى .

ولا أدل على ذلك النظر الى تجارب مصرفية لبعض الدول عصفت بها رياح التغيير في اعقاب التطورات الاقتصادية الكبيرة في السبعينات والثمانينات مما ادى الى رفع تدريجي لفواصل العمل المصرفي ، الذى كان ناتجا بصورة رئيسية عن سياسة رفع الضوابط ( Deregulation ) فى اعمال الاسواق المالية (١) . وقد ساعدت ثورة الاتصالات الى مايسمى بكونيه الاسواق المالية ( Globalization ) وتداخلها ، سواء فيما يتعلق بتوحيد صناعة الفرار او تحريك الاموال على صعيد المصرف من خلال الحاسوبات العملاقة وانظمة التحويل السريع مثل نظام ( Swift ) وعلى اثر هذه التطورات اتجهت العديد من الدول المتقدمة الى وضع التشريعات المصرفية لتأسيس البنوك الشاملة للاضطلاع بالعديد من الوظائف التي يفرضها الواقع الاقتصادى (٢) .

(١) جواد حديد ، الواقع المصرفي ومدى انسجامه مع فكرة ومفهوم المصارف الشاملة مع اشارة خاصة الى التجربة الاردنية ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٤ ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

(٢) انظر حول الصيرفة الشاملة وتجارب بعض دول العالم ( المانيا ، سويسرا ، بريطانيا )  
Rogers, Kevin, "Universal Banking in the U.S. - What Could We Gain ?  
What Could We Lose ? Journal of Banking and Finance, Vol. 18, ISS : 6,  
December 1994, P.P. 1217 - 1219.

ولاشك ان الاقتصاد المصرى يواجه مثل هذه العواصف سواء على المستوى العالمى او المحلى الامر الذى يستدعى التوجه نحو تأسيس البنوك الشامله التى يمكن ان تساهم بصورة فعالة فى تحقيق اهداف الدوله بكفاءة عالية .

وتتمثل وظائف البنك الشامل فى ضوء الواقع الاقتصادى المصرى فيما يلى :

١- الاشتراك مع المؤسسات الدولية فى تقييم مشروعات القطاع العام المطروحة للبيع وتسعير اسهمها - وهناك نماذج عديده لهذا الاشتراك ، منها النشاط المشترك ليعض البنوك المصرية مع كل من Kidder Peabody الامريكى Credit Commercial de France الفرنسى ، ونشاط البنك المغربى للتجارة الخارجية مع شركة SG warburg البريطانية و نشاط بنك الخليج للاستثمار مع Chase Monhattan الامريكى (١) .

٢- قيام البنك الشامل بجذب رؤوس الاموال الاجنبية من خلال مايقدمه من خدمات للمستثمر الاجنبى تتمثل فى شراء وبيع الاوراق المالية وتحصيل الارباح واتمام اجراءات التسجيل وحفظ الاوراق المالية وتقديم التقارير المالية عن الشركات محل الاستثمار . ويمكن للبنك الشامل ان يمارس تلك الانشطة من الباطن ، اى من خلال اتفاقيات خاصة ومع البنوك الدولية Sub custodian Agreements او من خلال شركات مشتركة (٢) .

---

1 - Middle East Economic Digest (MEED) EMAP Business Information Ltd., 8, September 1995, P. 16.

(٢) البنك الاهلى المصرى ، كتاب المؤتمر السنوى لمديرى عموم البنك الاسكندرية - ١٥ - ١٨ يناير ١٩٩٥ .

ولاشك ان اتفاقية الجات قد مهدت الطريق لحركة الاستثمارات بين الدول المختلفة  
بازالتها لكافة العقبات والقيود (١) .

٣- كما يمكن للبنك الشامل المساهمة في خلق المؤسسات المالية اللازمة لتنشيط سوق المال  
ودعم برامج التخصيصية مثل صناديق الاستثمار وضامنى الاكتتابات ومؤسسات تقييم  
المخاطر (٢) .

٤- اضطلاع البنوك الشاملة في دفع عجلة التخصص من خلال اشتراكها في اجراء دراسات  
الجدوى لمشروعات القطاع العام المزمع تحويلها للنشاط الخاص ، والمساهمة في علاج  
الاختلالات الهيكلية التى تعاني منها هذه المشروعات من خلال القيام بسياسات اعادة الهيكلة  
، والقيام بدور المستشار المالى للمستثمرين الراغبين فى الاستثمار والتوظيف بالاوراق المالية  
للمشروعات المرشحة للتخصص وخلق منافذ تمويل توفر الاستثمارات او الاموال العربية  
المهاجرة وتوظيفها بالاكتتاب فى اسهم المشروعات المطروحة للبيع ومن ثم تدوير المحافظ  
الاستثمارية لانعاش حركة التداول (٣) .

(١) د. فادية عبدالسلام ود . جلال راتب "تزايد الاستثمار فى اطار الجات" ورقة مقدمة الى مؤتمر الابعاد  
والاثار الاقتصادية لمفاوضات الجات ، القاهرة ، مايو ١٩٩٣ ص ١٣ وما بعدها .  
انظر ايضا : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " دورة اورجواى" النشرة الشهرية العدد ٧٥ ، يناير  
١٩٩٤ السنة ١٢ .

(٢) لقد احسن المشرع المصرى صنعا بالسماح للبنوك التجارية بتأسيس صناديق الاستثمار انظر فى ذلك المادة  
٤١ من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

- Pradhan, Mahmoud, Privatization and the Development of Financial  
Markets in Italy, Journal of Finance and Development, (FID), Vol. 32, 4  
Dec. 1995, P.P. 9-12.



هذا بالإضافة الى قيام البنوك بدور اماناء الاكتتاب ، بمعنى قيام البنك بشراء جانب من الاسهم المطروحة للبيع على ان يكون ذلك بصفه مؤقتة تمهيدا لاعادة طرحها للبيع فى وقت لاحق فى البورصة بما ينظم طرح الاسهم بالبورصة حفاظا على قيمتها وتنظيما لحركة التداول .

٥- قيام البنوك الشاملة بعمليات توريق المديونيات المصرفية الحالية والمستقبلية ، ويمكن فى هذا المجال طرح بعض المديونيات المصرفية فى سوق المال ولو بضمان مصرفى مرحلى (أى تحويل الديون المصرفية الى سندات مضمونه ) .

٦- دخول البنك الشامل سوق المشتقات ( Derivatives ) والتي تضم تشكيله واسعة من العقود المستقبلية والعقود الاجله ، والخيار ، وعقود المبادلات ، وتحقق هذه الوسائل المالية الجديدة امكانية توظيف السيولة بأكثر قدر من الربح واقل قدر من المخاطر (١) .

٧- ممارسة البنك الشامل لعمليات التمويل التاجيرى ، الامر الذى يمكن المشروعات الصناعية والتجارية من الحصول على تجهيزاتها من الالات ومعدات واصول رأسمالية لازمه لبدء عمليات الانتاج بدون تجميد رأس مالها ، ممايساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى صورة شاملة هذا من جانب ، وحصول البنك الشامل على عائد يكاد يكون مضمون من جانب اخر (٢) .

---

(١) د. عدنان الهندي ، المشتقات بين المزايا والمخاطر ، المصارف العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٩ ، ٣٠ .  
انظر ايضا السيد عبدالمقصود وفا ، العقود الاختيارية ، المصارف العربية ، مرجع سابق ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٢) د. الياس ناصيف ، عقد الليزنج او الدين التاجيرى وتدخّل المصارف فى تنفيذه ، مرجع سابق ، ص ٦٣ ، ٥٩ .

هذا عن الدور المرتقب للبنوك الشامله على ساحة الاقتصاد المصرى ، مما يجعلها اداة فعالة فى تحقيق اهداف الدوله فى مرحله الاصلاح الاقتصادى ، وتحقيق التنمية الشامله بالاضافه الى انه يودى بالضروره الى تنويع مصادر ايرادات البنوك ويعد عنها شبح المخاطر Risk Taking ، فمن خلال ممارستها لوظائف الصيرفه التجاريه تحصل على فوائد من عمليات اقراضها المتنوع ، ومن خلال اضطلاعها بوظائف الصيرفه الاستثمارية تجوز على رسوم الخدمات المقدمه فى اسواق رأس المال ، مما ينمى من مصادرها ويجعلها فى وضع اكثر امانا بدلا من اقتصرها على حمل مخاطر القروض .

نخلص من هذا الى ان البنك الشامل اصبح ضروره على ساحة الاقتصاد المصرى لمواكبه المتغيرات العالميه والمحليه وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .

\* \* \*

### المبحث الثالث توصيات ومقترحات

يتضح لنا مما تقدم ان عصر الصيرفة الشاملة قد بدأ منذ سنوات فى العالم واصبح هذا المفهوم العصرى ضرورة للاقتصاد المصرى الان لمواكبة المتغيرات العالمية والمحلية .  
الاننا سوف نقدم بعض التوصيات والمقترحات فى هذا المجال .

اولا: نرى انه من الضرورى الاسراع باصدار التشريعات المصرفية اللازمة ، التى تسمح بتأسيس بنوك شاملة تضطلع بكافة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية والوظائف غير التقليدية ووظائف البنوك الاستثمارية كما سبق ذكره ، على ان تنشأ بموارد ماليه كبيرة وكفاءات بشرية متميزه قادره على القيام بالعمل المصرفى الاستثمارى ، وكذلك السماح بدمج البنوك العاملة فى الساحة الاقتصادية للوصول الى كيانات ماليه عملاقة تستطيع ان تقف امام منافسة البنوك الاجنبية الزاحفة فى اطار اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .

ثانيا : السماح للبنوك الشامله بامكانية المساهمة فى انشاء مؤسسات مصرفية عربية كبيرة ، اضافة الى العدد القليل حاليا فى الساحة العربية ، الامر الذى يؤدى الى تعميق اسواق رأس المال العربية ، وزيادة نوافذ الفرص لرووس الاموال العربية فى ان تستثمر داخل دولة عربية اخرى ، من خلال تملك لاسهم شركات دولية واصدار اوراق دين لتغطية اعمال تمويلية وادارة محافظ مالية ادارة مربحه نيابه عن قاعدة واسعة من العملاء ( ١ ) .  
ثالثا : ضرورة ان يترافق تشريع تأسيس البنوك الشاملة مع تشريع اخر وهو نظام تأمين الودائع المصرفية ، فمن شأنه تحقق اهداف متعددة اهمها :

(١) ابرز مثال على هذه المصارف بنك " Investcorp " فى البحرين الذى يركز اعماله الاستثمارية فى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية منافسا بذلك بنوك استثماريا غريبه راسخه الجذور بل متجاوزا لها فى نجاح تلك الاعمال .  
انظر فى ذلك جواد حديد ، الواقع المصرفى العربى ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

- ١- توفير غطاء تأمينى شامل على الودائع فى المصارف العاملة فى الاقتصاد المصرى بما يشجع الادخار .
- ٢- زياده وتعزيز ثقة الجمهور فى سلامة الاوضاع المالية للجهاز المصرفى المصرى .
- ٣- تقليل اثار المخاطر التقليدية فى عمل الجهاز المصرفى .
- ٤- مساعدة البنوك التى تواجه صعوبات مالية فى التغلب عليها والعودة الى الوضع الطبيعى .

والنظام المقترح لضمان الودائع فى مصر هو انشاء صندوق يسمى " التامين على الودائع " ذو شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويشرف عليه البنك المركزى المصرى ومقره مدينة القاهرة (١) .

رابعا : ان تعهد الحكومة الى البنوك بصورتها الشاملة بمهمه تصريف اسهم وحدات القطاع العام التى تقرر تخصيصها مع وضع الضوابط التى تمنع سيطره رأس المال الاجنبى (٢) ،

(١) لمزيد من التفصيل حول التامين على الودائع:

انظر د. زكريا محمد بيومى ، التامين على الودائع وحماية المودعين ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، ابريل ١٩٩٤ ، ص ٢٤ وما بعدها

(٢) ان هناك العديد من الضوابط التى تمنع سيطرة رأس المال الاجنبى ، ففى تجارب الخصخصة السابقة ، حدثت دول مثل الفلبين والمكسيك وماليزيا والسنغال نسبة الملكية الاجنبية بما لايزيد عن ٣٠٪ واختارت انجلترا وفرنسا ان يكون للحكومة ماتسمى " الاسهم الذهبية " التى تعطى لها حقوقا خاصة للتدخل عند الضرورة القصوى واحيانا حق الفيتو ، كما يمكن تجزئة نشاط او اصول الشركة Hiving of كما اوصى البنك الدولى " نشرة اكتوبر ١٩٩٢ " بأن من المستحب تجزئة اية منشأة تزيد قيمتها على ١٠٠ مليون دولار ، كما حدث فى الأرجنتين وشرق المانيا والمكسيك أما الولايات المتحدة الامريكية ضمانا لتجنب اعادة بيع شركات القطاع العام لدوله او مستثمر لهدف سياسى ، تتبع اسلوب اعادة الشراء وهو اسلوب يماثل حق الشفعة فى التقاليد الاسلامية حيث يوجب على المشتري اذا اراد بيع الشركة ان يعرضها على المالك الاصلى "أى الدولة فى حالة مصر " انظر فى ذلك

Simon Clarke, Privatization and the Development of Capitalism in Russia, New Left Review, Vol.196, No. 9, 1992, P.P. 30 - 35.

الامر الذى يعود بالفائده على الدول فى سرعة دفع عجله التخصيصية وعلى البنوك فى ايجاد مصادر جديدة للتمويل ، ومن ثم بالفائده على الاقتصاد القومى بصفة عامه .

خامسا : ان دخول البنوك المعترك الجديد يقتضى لنجاحها شرطين رئيسيين :

الشرط الاول ان تحرص ادارات البنوك على وضع ضوابط لتغطية المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفى ، اى مخاطر السوق واسعار الفائدة والصراف وغيرها من المخاطر النظامية ( SYSTEMIC RISK ) وعدم الاندفاع وراء اغراء الربحية التى تحققها المجالات الاستثمارية الجديدة .

الشرط الثانى ان تحرص السلطات النقدية ممثلة فى البنك المركزى فى وضع الضوابط الرقابية الفعالة والقادرة على توفير الامان والحماية لكيانها المصرفى فى سعيه لدخول مجالات مصرفية جديدة ، دون الانتقاص من مرونة البنوك فى اتخاذ قراراتها الاستثمارية المختلفة .

ولاشك ان وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ سوف يمكن البنوك المصرية من دخول الحلبة المصرفية الاستثمارية بخطى مأمونة وبجاح ، ويساهم فى مواكبة المتغيرات العالمية ودفع عجلة التخصصية ، وتوطيد دعائم النمو والتطور فى اسواقنا المالية ، بل وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .

\* \* \*

# خاتمة

تناول هذا البحث موضوع البنك الشامل والواقع الاقتصادى المصرى ، ويرجع السبب فى اختيارنا لهذا الموضوع الى امرين الاول التطورات التى تشهدها اسواق المال العالمية والتحديات المرتقبة التى يمكن ان تواجهها الدول المختلفة ومنها مصر ، حيث اصبح من الضرورى مواكبة هذه المتغيرات العالمية من خلال تقوية دور المؤسسات المالية والمصرفية فى تطوير الاسواق المالية المحلية ، وتعزيز قدرتها التنافسية على استقطاب المدخرات المحلية والاستثمارات الاجنبية وكذلك العمل على تشجيع عودة رؤوس الاموال المستثمرة فى الخارج .

والامر الثانى هو الاتجاه الراسخ لدى العديد من حكومات الدول ومنها مصر لتخصيص اجزاء واسعة من وحدات القطاع العام ، ويمكن للبنوك ان تلعب دورا هاما فى هذا المجال من خلال توسيع حجم اسواق رأس المال وحجم السيولة المتداولة فيه ، نظرا لطرح اسهم الشركات العامة والمختلطة فى هذه الاسواق ، الامر الذى يودى الى دفع عجلة التخصيصية .

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم ووظائف البنوك الشاملة ومدى ملائمتها لواقع الاقتصاد المصرى الذى يشهد العديد من المتغيرات سواء على الساحة العالمية او المحلية ، وكيف يمكن ان يحقق هذا المفهوم ( البنك الشامل ) اهداف التنمية الشاملة .

وقد خصصنا الفصل الاول للتعرف على ما هية البنك الشامل من حيث نشأة فكرة البنك الشامل والفلسفة التى يقوم عليها ، وكذا مفهوم البنك الشاملة واهم مميزاته وايجابياته بصفة عامة وتناولنا فى الفصل الثانى ووظائف البنك الشامل وكيفية تحقيقه ، وقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين قمنا فى المبحث الاول بأستعراض اهم الوظائف التى يضطلع بها البنك الشامل فى ضوء ضرورة ازالة الحدود المصطنعة بين نشاطات البنوك .

قمنا بتصنيف وظائف البنك الشامل الى ثلاثة انواع اساسية وهى :

٢١٠

وظائف تقليدية للبنك التجارى وتعرضنا لها باعتبارها معيارا للحكم على الفلسفة التى يقوم عليها البنك الشامل .

وظائف غير تقليديه ، وهى تلك الوظائف التى ظهرت نتيجة التطورات المتلاحقة فى البيئة الاقتصادية المحيطة ، مثال ذلك عمليات المبادلات وعقود المستقبلات والخيارات والعقود الاجله ، فضلا عن كافة الخدمات المصرفية الشخصية الاخرى .

وظائف البنوك الاستثمارية ، والتى تتمثل فى تقديم سلة من الخدمات للمشروعات الاستثمارية فى مختلف القطاعات ودعمها ماليا واداريا - بالاضافة الى القيام بالاستثمار فى الاوراق المالية ، وتقديم خدمة الامانة ( الترسست ) وانشاء صناديق الاستثمار ، وتوريق القروض المصرفية والقيام بعمليات التمويل التاجيرى .

**وفى المبحث الثانى :** تناولنا اندماج البنوك كوسيلة لتحقيق مفهوم البنك الشامل ، وقد عرفنا الدمج المصرفى واهميته ، وكيفية تحقيقه والانواع المختلفة للدمج .

انتهينا من هذا الفصل الى ان هناك وظائف جديدة يمكن ان يضطلع بها البنك الشامل تتمثل فى استخدام وسائل مالية حديثه تمكنه من تطبيق فلسفة التنوع وانخفاض المخاطر وزيادة معدلات الارباح ، مما يحقق فائده كبرى للبنوك ، وفائدة كبرى ايضا للنشاط الاقتصادى للدوله .

**وفى الفصل الثالث :** تناولنا الواقع الاقتصادى المصرى ومدى ملائمة البنك الشامل له ، وخصصنا المبحث الاول للتعرف على اهم المتغيرات العالمية والمحلية التى يواجهها الاقتصاد المصرى ، وتناولنا فى المبحث الثانى مدى ملائمة البنك الشامل لمواكبة المتغيرات العالمية والمحلية وتحقيق التنمية الشاملة .

**واعقبنا ذلك بأهم التوصيات والمقترحات التى تتمثل فيما يلى :**

- ضرورة الاسراع باصدار التشريعات المصرفية اللازمة ، والتي تسمح بتأسيس بنوك شاملة تضطلع بكافة الوظائف التقليدية وغير التقليدية ووظائف بنوك الاستثمار .

- السماح للبنوك الشاملة بإمكانية المساهمة فى انشاء مؤسسات مصرفية عربية كبيرة ، الامر الذى يودى الى تعميق اسواق رأس المال العربية ، وزيادة نوافذ الفرص لرووس الاموال العربية فى ان تستثمر داخل دوله عربية اخرى .

- ضرورة ان يترافق تشريع تأسيس البنوك الشاملة مع تشريع اخر ، وهو نظام تأمين الودائع المصرفية ، نظرا للأهداف المتعدده التى يمكن ان يحققها فى حقل النشاط المصرفى .  
- ان تعهد الحكومة الى البنوك بصورتها الشاملة بمهمة تصريف اسهم وحدات القطاع العام التى تقرر تخصيصها مع وضع الضوابط التى تمنع سيطرة رأس المال الاجنبى ، الامر الذى يعود بالفائدة على الدولة فى سرعة دفع عجلة التخصصية وعلى البنوك فى ايجاد مصادر جديدة للتمويل ، ومن ثم بالفائدة على الاقتصاد القومى بصفة عامة .

- ان يقترن دخول البنوك هذا المعترك الجديد بشرطين رئيسين الاول ان تحرص ادارات البنوك على وضع ضوابط لتغطية المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفى ، والثانى ان تحرص السلطات النقدية ممثلة فى البنك المركزى فى وضع الضوابط الرقابية الفعالة والقادره على توفير الامان والحماية لكيانها المصرفى .

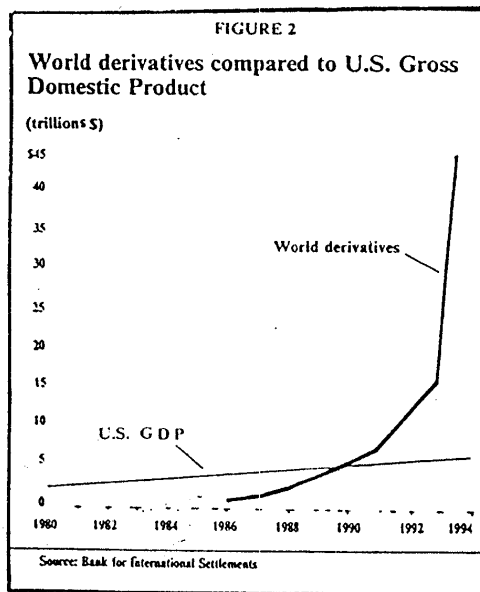
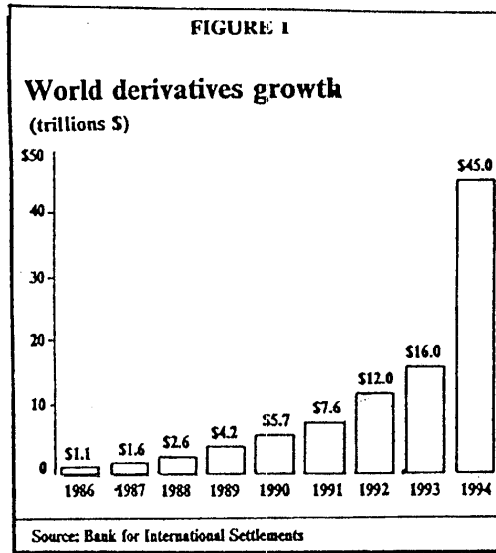
ولاشك ان وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ سوف يمكن البنوك المصرية من دخول الحلبة المصرفية الاستثمارية بخطى مأمونه وبنجاح ، ويساهم فى مواكبة المتغيرات العالمية ودفع عجلة التخصصيه ، وتوطيد دعائم النمو والتطور فى اسواقنا المالية ، بل وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .

هنا وبالله التوفيق

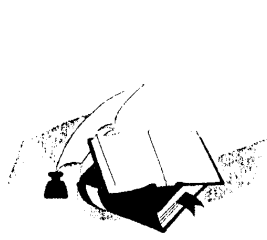


# الجد اول

٢١٣



۲۱۴



## المراجع العربية

### أولاً: المراجع العربية :

#### ١- الكتب

- د. احمد جامع ، التحليل الاقتصادي الكلي ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ .
- د. زكريا محمد بيومي ، النقود والبنوك والتجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ .
- د. زين العابدين ناصر ، النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ .
- د. سامي خليل ، النقود والبنوك ، دار الشباب ، مؤسسة الكميل ، الكويت ١٩٨٩ .
- د. سعيد النجار ، التخصصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية ، صندوق النقد العربى  
أبوظبى ، ديسمبر ١٩٨٨ ، السياسات المالية واسواق المال العربية ، صندوق النقد العربى  
الصندوق العربى للائتماء الاقتصادى والاجتماعى ، لم يذكر سنة النشر .
- د. فرانسوا لرو ، الاسواق الدولية للرساميل ، ترجمة حسن الضيعة ، المؤسسة الجامعية  
للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ .
- د. محمد ناظم حنفى ، الاصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية ، لم يذكر دار النشر ، ١٩٩٢ .
- د. مصطفى رشدى شبيحه ، الاقتصاد النقدى والمصرفى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٨٥ .

- د. منير ابراهيم هندی ، ادوات الاستثمار فى اسواق راس المال ، المعهد العربى للدراسات المصرفية  
١٩٩٣ .
- د. هانى محمد دويدار ، النظام القانونى للتأجير التمويلى ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية  
١٩٩٤ .

## ٢- الدوريات والمجلات

- احمد عبدالفتاح ، استقرار نتائج الدمج المصرفى ومستقبل الدمج المصرفى ، اتحاد المصارف العربية ١٩٩٢
- السيد عبدالمقصود وفا ، العقود الاختيارية ، المصارف العربية ، بيروت ، العدد ١٤٧ ، المجلد الثالث  
عشر مارس ١٩٩٣ .
- د. الياس نصيف ، عقد الليزنغ او الدين التأجيرى وتدخلى المصارف فى تنفيذها ، المصارف العربية ،  
بيروت ، العدد ١٧٢ ، المجلد الخامس عشر ، ابريل ١٩٩٥ .
- جواد حديد ، الواقع المصرفى العربى ومدى انسجامه مع فكره ومفهوم المصارف الشامله مع اشارته  
خاصة الى التجربة الاردنية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ .
- د. خالد امين عبدالله ، المصارف الاسلامية ومدى انطباق مفهوم المصارف الشامله عليها ، اتحاد  
المصارف العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ .
- د. خالد سعد زغلول ، الجات والطريق الى منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصادات الدول العربية  
مجلة الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، القاهرة ١٩٩٤ .
- \_\_\_\_\_ ، صناديق الاستثمار وتنمية الاقتصاد المصرى فى ظل البيات السوق ، مجلة كلية الحقوق - جامعة  
المؤفقيه ، العدد التاسع ، يناير ١٩٩٥ .
- د. خليل محمد حسن الشماخ ، دور المصرف الشامل فى تطوير السوق المالية ، المصارف العربية  
، بيروت العدد ١٥٨ ، فبراير ١٩٩٤ .

- ٥٥ رمزي زكي ، الخصخصة والاصلاح الاقتصادى بمصر ، المجله المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثامن العدد الاول ، يونيو ١٩٩٤ .
- ٥٥ زكريا محمد بيومى ، التأمين على الودائع وحماية المودعين ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب القااهرة ، ابريل ١٩٩٤ .
- ٥٥ سلوى العنترى ، النشاط المصرفى واعادة هيكله الاقتصاد المصرى ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ، القااهرة ، ابريل ١٩٩٤ .
- ٥٥ صلاح الدين الدباع ، الجوانب القانونية لعمليات الدمج المصرفية ، اتحاد المصارف العربية ١٩٩٢ -
- ٥٥ عبدالفتاح الجبلى ، دورة اورجواى والعالم الثالث حسابات المكسب والخسارة ، السياسة الدولية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، عدد ١١٨ ، اكتوبر ١٩٩٤ .
- ٥٥ عبدالله الملكى ، الواقع المصرفى العربى والدمج المصرفى ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٢ .
- ٥٥ عدنان المهندي القطاع المصرفى العربى فى مواجهة متطلبات التخصيص وتطوير اسواق المال ، المصارف العربية ، العدد ١٥١ ، المجلد الثالث عشر ، يوليو ١٩٩٣ .
- \_\_\_\_\_ ، المصارف الشاملة ودورها فى تطوير اسواق المال ودعم جهود التخصيص ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ١٩٩٤ .
- \_\_\_\_\_ ، اتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية فى الميزانية ، المصارف العربية ، العدد ١٦٤ المجلد الرابع عشر اغسطس ١٩٩٤ .
- \_\_\_\_\_ ، التوريق دعامة التمويل المصرفى العربى الحديث ، المصارف العربية ، العدد ١٦٦ - المجلد الرابع عشر ، اكتوبر ١٩٩٤ .
- \_\_\_\_\_ ، التوريق وجدواه للعمل المصرفى والمالى العربى ، المصارف العربية ، العدد ١٧٠ ، المجلد الخامس عشر فبراير ١٩٩٥ .

- \_\_\_\_\_ ، الدور المنشود للمصارف العربية فى تنمية اسواق المال العربية ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٥ .
- \_\_\_\_\_ ، المصارف العربية وقضية الانتقال من الوساطة النقدية الى الوساطة المالية ، المصارف العربية ، العدد ١٦٠ ، المجلد الرابع عشر ، ابريل ١٩٩٤ .
- \_\_\_\_\_ ، المشتقات بين المزايا والمخازير ، المصارف العربية ، العدد ١٧٣ ، مايو ١٩٩٥ .
- \_\_\_\_\_ ، دور البنوك فى عملية التخصصية ، المصارف العربية ، العدد ١٧٧ ، المجلد الخامس عشر ، سبتمبر ١٩٩٥ .
- د. فاديه عبدالسلام ، ود. اجلال راتب ، تزايد الاستثمار فى اطار الجات ، ورقة مقدمة الى مؤتمر الابعاد والاثار الاقتصادية لمفاوضات الجات ، القاهرة ، مايو ١٩٩٣ .
- محمود عبدالعزيز ، مفهوم وظائف المصارف الشاملة ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٤ .
- محمود محمد فهمى ، التأجير التمويلي كوسيلة من وسائل التمويل ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٤ .
- د. مصطفى احمد مصطفى ، الجات من الاتفاقية الى المؤسسة الدولية متعددة الاطراف ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثانى ، العدد الاول ، يونيو ١٩٩٤ .
- منير ابراهيم همدى ، معوقات نجاح البنك الشامل فى المنطقة العربية ، المصارف العربية ، العدد ١٦٣ يوليو ١٩٩٤ .
- د. هشام البساط ، نظريات الدمج المصرفى ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٢ .

### **٣- النشرات والتقارير والوثائق :**

- البنك الاهلى المصرى ، كتاب المؤتمر السنوى لمديرى عموم البنك ، الاسكندرية ١٥-١٨ يناير ١٩٩٥ .

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار " دورة اورجواى " النشرة الشهرية العدد ٧٥ ، يناير ١٩٩٤ ، السنة . ١٢
- مسودة المشروع الختامى المتضمن لنتائج حوله اورجواى، سكرتارية الجات ، ١٩٩٣ .
- مشروع قانون التأجير التمويلى ، انظر الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢ مكرر فى ٢ يونيو ١٩٩٥ .

\* \* \* \*

- Arthur - Anderson, Interest Rate Futures : The Corporate Decision, Research Foundation of the Financial Executive Institute, New York, 1984.
- Benston, George J., The Separation of Commercial and Investment Banking : The Glass - Steagall Act Revisited and Reconsidered., New York, Oxford University Press, London, Macmillan, 1990.
- Eiteman, D. K. et StoneHill A. I., Multinational Business Finance, 3<sup>o</sup> ed., Addison Wesley Publishing Co., Ontario, 1982.
- Marris, S. et Deficits and the Dollar : The World Economy at Risk, Institute for International Economics, No. 14, Washington, December 1985.
- M. Levassur et Y. Simon : "Marches des Capitaux options et nouveaux a terme", Dalloz, 1980.
- Richard C. Handbook for Banking Strategy, Aspinwall 1985.
- Saunders, Anthony, and Ingo Walter, Universal Banking in the United States. What could we Gain ? What could we Lose ? New York : Oxford University Press, 1994.
- White Eugene N., The Regulation and Reform of the American Banking System, Princeton, Princeton University Press, 1983.



- Berger, Allen N., Diana Hancock, and David B. Humphrey : "Bank Efficiency Derived from the Profit Function", Journal of Banking and Finance", Vol. 17, April 1993.
- Bertier.E., "Directory of Futures and Options Contracts", Euromoney, Fevrier 1986.
- Broadman, H.G. (GATT The Uruguay Round Accord on International Trade and Investment in Services) World Economy, Vol. 17, No.3, May 1994.
- Cameron, Colleen W., Universal Banking and U. S. Banking in the 1990's., International Journal of Social Economics (ISE), Vol. 22, ISS: 4, 1995.
- Chazan, J. et Frame,W., "The Swap Market", Canadian Banker, Vol.90, No.5, Octobre 1984.
- Corregan, E. Gerald, "A Framework for Reform of the Financial System, Quarterly Review, Federal Reserve Bank of New York, Vol. 12, Summer 1987.
- George J. Benston, Universal Banking, Journal of Economic Perspectives, Vol. 8, No.3, Summer 1994.
- Hefferman, P., "Interest Rate and Currency Swaps : A Canadian Bank's Perspective", Canadian Banker Vol. 92, No. 3, June 1985.
- John. Kose, John. T.A., Saunders, A., Universal Banking and Firm Risk-taking, Journal of Banking and Finance, (JBA), Vol. 18, 2 Jan.1994.
- Kubarych. R.M., "Foreign Exchange Market in the United States", Federal Reserve Bank of New York, Quarterly Review, 1978.
- Lombard, O., "La nouvelle gestion des taux futurs", Revue francaise de gestion", No. 59, Septembre - Octobre, 1986.

- Lynn, L et Hein. M., "Interest Rate Caps and Collars", Citicorp Investment Bank Guide, December 1985.
- McGoldric, B., "The Wild, Wild World of Interest Rate Swaps", Institutional Investor, Vol.18, No. 11, November 1984.
- Oudiz, G., "Marches d'instruments financiers : evaluation d'une evolution" Revue Francaise des gestion, Septembre-Octobre, 1986.
- Pradhan, Mahmoud, Privatization and the Development of Financial Markets in Italy, Journal of Finance and Development, (FID), Vol. 32, 4 Dec. 1995.
- Pritchard D, "Swap Financing Techniques : Aciticord Guide, Euromoney, May 1984.
- Rogers, Kevin, "Universal Banking in the U.S. - What Could We Gain ? What Could We Lose ? Journal of Banking and Finance, Vol. 18, ISS : 6, December 1994.
- Rich George,W. Christian, The Future of Universal Banking, Cato Journal, Vol. 13, ISS : 2, Fall 1993.
- Saunders, Anthony, Universal Banking and Separation of Banking and Commerce, Journal of Banking and Finance, Vol. 18, Mr. 1994.
- Shirley, Mary M. : "The Experience with Privatization" Finance and Development, Vol. 25, No. 3, September 1988.
- Shirreff. D., "The Fearsome Growth of Swaps", Euromoney, October, 1985.
- Shirreff. D, The Dangerous New Protection Racket", Euromoney, March, 1986.
- Simon Clarke, Privatization and the Development of Capitalism in Russia, New Left Review, Vol. 196, No. 9, 1992.
- Tilly, Richard : Banking Institutions in Historical and Comparative Perspective : Germany, Great Britain and the United States in the Nineteenth and Early Twentieth Century, Journal of Institutional and Theoretical Economics, Vol. 149, March 1989.

- Catt Marrakesh : "The World Trade Organization Uruguay Round, April 1994.
- Middle East Economic Digest (MEED) EMAP, Business Information Ltd., 8, September 1995.
- Report of Bank of International Settlements, 1995.
- "The World Bank", "World Tables 1993", Washington D.C., 1993.

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
١٤٧	مقدمة
١٥٠	الفصل الأول : ماهية البنك الشامل
١٥٠	المبحث الأول : نشأة فكرة البنك الشامل وفلسفته
١٥٥	المبحث الثانى : مفهوم البنك الشامل ومميزاته
١٥٩	الفصل الثانى : وظائف البنك الشامل وكيفية تحقيقه
١٦٠	المبحث الأول : وظائف البنك الشامل
١٦١	المطلب الأول : البنك الشامل والوظائف التقليدية للبنوك التجارية
١٦٣	المطلب الثانى : البنك الشامل والوظائف غير التقليدية
١٧٧	المطلب الثالث : البنك الشامل ووظائف البنوك الإستثمارية
١٩١	المبحث الثانى : إندماج البنوك وسيلة لتحقيق البنك الشامل
١٩٤	الفصل الثالث : الواقع الإقتصادى المصرى ومدى ملائمة البنك الشامل
١٩٥	المبحث الأول : الإقتصاد المصرى والمتغيرات العالمية والمحلية
٢٠٢	المبحث الثانى : نحو نظام مصرفى شامل لمواكبة المتغيرات العالمية والمحلية وتحقيق التنمية الشاملة
٢٠٧	المبحث الثالث : التوصيات والمقترحات
٢١٠	خاتمة
٢١٣	جداول
٢١٥	مراجع
٢٢٤	فهرس